صندوق النفقة
الفلسطيني

التقرير
الإداري والمالي السنوي

2018

الفهرس

كلمة المدير العام	5
المقدمة	6
ملخص تنفيذي	7
القسم الأول: دفع جميع أحكام النفقات المحكوم لها من جهات الاختصاص لمستحقيها	10
الهدف الأول: ضمان وصول الصندوق للفئة المستفيدة	11
❖ صندوق النفقة والفئات المستفيدة من خدماته	12
❖ أنواع النفقة	15
❖ صندوق النفقة والصرف للمستفيدين من خدماته	16
❖ الصندوق في الإعلام	17
الهدف الثاني: المتابعة والتحقق من الحالات المستهدفة لضمان وصول الخدمة	20
الهدف الثالث: الأنظمة والإجراءات المؤسسية المتبعة للصرف	21
الهدف الرابع: التشبيك مع المؤسسات ذات العلاقة بعمل الصندوق	22
القسم الثاني: تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها الصندوق	24
الهدف الأول: تفعيل شبكة الأمان للفئات المستفيدة	25
الهدف الثاني: التنسيق والتحويل للمؤسسات التي تلبي احتياجات الفئات المستفيدة	26
الهدف الثالث: تقديم المساندة القانونية للفئات المستهدفة	27
القسم الثالث: زيادة نسبة الأموال المستردة	28
الهدف الأول: مأسسة العلاقة مع المؤسسات ذات الصلة	29
الهدف الثاني: استرداد الأموال المدفوعة	31

الهدف الثالث: تطوير قوانين وأنظمة وإجراءات تضمن استرداد أموال الصندوق 33

القسم الرابع: استدامة الصندوق 36

الهدف الأول: متابعة مصادر دخل الصندوق 37

الهدف الثاني: الرقابة والمتابعة على الهيكلية 41

- التواصل بين موظفي/ات الصندوق 41
- تطوير أنظمة معلومات للتوثيق والأرشفة وبرنامج شؤون الموظفين 42

الهدف الثالث: ضمان الشفافية 43

- تسجيل مصاريف الصندوق 43
- الأرصدة النقدية 49
- الموجودات الثابتة 50
- الذمم الدائنة 52
- وفر/عجز الفترة 52

التوصيات 55

كلمة المدير العام

أضع بين أيديكم حبات قمح نثرناها في حقول العدالة لنحصد إنجازات عام 2018، توجت بتعزيز قيم المساءلة والحماية كوجهين لا يغيبان عن نافذة الوصول للعدالة لمستحقي النفقة من الصندوق.

نافذتاالمساءلة والحماية للصندوق أعادت الاعتبار لكرامة المزيد من الفئات المستحقة للنفقة لعام 2018 مقارنة بالأعوام السابقة. كما عززت من مكانتهم وأشعرتهم بالقوة نتيجة لفرض إرادة الدولة كسلطة خارجية تمثلت بصندوق النفقة في قضايا الحيز الخاص، وإلزام المكلفين بدفع النفقة بالطرق والوسائل القانونية. وانطلق ذلك من فهمنا المعمق للحماية بمعناها الشمولي التي تجاوزت حدود دفع قيمة أحكام النفقة لمستحقيها بشكل شهري،عبر تقديم سلة خدمات متكاملة اقتصادية، قانونية، نفسية واجتماعية تلبي الاحتياجات العملية لتجنيبهم ذل الحاجة والعوز. وهذا بفضل نهجنا التشاركي المبني على سماع حكايا واقتراحات الفئات المستفيدة من خدماتنا.

ولإحداث التوازن ما بين وجهي المساءلة والحماية، لعب الصندوق هذا العام دورا حيويا في توسيع دائرة اتخاذ إجراءات صارمة ضد الفارين من تنفيذ أحكام النفقة لتنفيذ أوامر الحبس، منع السفر، والحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة بالشراكة مع الأطراف ذات العلاقة كالمحاكم ذات الاختصاص، الشرطة، سلطة النقد، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد، وزارة المواصلات، سلطة الأراضي، وزارة الحكم المحلي وغيرها. ويبني الصندوق هذه الشراكة انطلاقا من رؤيته لقضايا النفقة كقضايا ذات أولوية تستوجب توفير القدرات المادية والبشرية لملاحقة المحكوم عليهم بالنفقة وحماية وضمان حقوق الفئات المستحقة للنفقة تحقيقا لمبدأ العدالة، وتكافؤ الفرص.

وينطلق الصندوق من فهم معمق للحماية بمعناها الشمولي التي تجاوزت حدود دفع قيمة أحكام النفقة لمستحقيها بشكل شهري، إلى مفهوم تمكين المستفيدين من الصندوق في كافة المجالات من خلال بناء شراكات فاعلة ومستدامة مع الجهات ذات الاختصاص، وتجسيدا لهذا المفهوم التنموي الشمولي المستدام تم بناء توجهاتنا الإستراتيجية في الصندوق.

نأمل في الأعوام اللاحقة بناء المزيد من الشراكات الفاعلة للمساهمة في بناء تشريعات وسياسات كتطوير سجل مدني ضمن نظام وطني متكامل يمكن من مساءلة المتهربين من تنفيذ أحكام المحاكم وعلى وجه الخصوص أحكام النفقة. ونتطلع إلى بناء شراكات أخرى لتقديم المساعدة القانونية للمدافعة والمرافعة لضمان وحماية حقوق الفئات المهمشة الذين يقعون ضحايا للمصائد اللولبية التي تصعب عليهم النفاذ إلى العدالة. هذا بالإضافة إلى سعينا الدؤوب لتقديم سلة متنوعة من الخدمات تلبي احتياجاتهم العملية بطريقة تمكينية تعزز من تلبية احتياجاتهم الاستراتيجية بطريقة تمكنهم من رؤية ذواتهم كذوات فاعلة للمشاركة في الحياة العامة وتوسيع الخيارات أمامهم لبناء مستقبلهم ومستقبل أبنائهم لرسم ملامح الوطن الذي نريد رغما عن الاحتلال وسيطرة الثقافة الأبوية.

أفتخر بجهود العاملين والعاملات في المؤسسةالمؤمنين والمؤمنات بعدالة قضايا النفقة كحق اقتصادي يجب كفالته وعدم تفانيهم ببذل مساعيهم واصرارهم ترسيخ تجربة الصندوق كنموذج يجب تعميمه في ربوع الوطن وعلى صعيد عربي.

أفتخر بالمستفيدين والمستفيدات الممثلين في خطط وسياسات وبرامج وأنشطة الصندوق التي تلقي بظلالها على مسار الوصول للعدالة بوجيها الحماية والمساءلة.

الأستاذة فاطمة المؤقت

المقدمة:

تعزيزاً لقيم العدالة ووصول الخدمة لمستحقيها، يسير صندوق النفقة بخطىً واثقة نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية، ومنها دفع جميع أحكام النفقة المحكوم بها من جهات الاختصاص لمستحقيها، وتحسين نوعية خدماته المقدمة للفئات المستفيدة بما يمكنها من الدفاع والمطالبة بحقوقها. وقد بلغ عدد مستحقي النفقة لعام 2018 (11,869) مقارنة بعددهم البالغ (8,376) مع عام 2015 و(1,872) عام 2011 على التوالي. وقد تم الصرف للمستفيدين خلال هذا العام ما مجموعه (3,975,090.04) شيقل.

وفيما يتعلق بتعزيز قيم النزاهة والشفافية، فقد شهدت السنة المنصرمة تقدما لافتا على صعيد العمل الإداري حيث تضاعفت جهود الصندوق في نشر المعرفة بخدماته إذ تم عقد 60 لقاء توعويا بالتعاون مع مؤسسات قاعدية استهدف (600) مشاركة في مختلف مناطق الضفة الغربية.

وعلى صعيد تعزيز قيم المساءلة، تابع وطور الصندوق مجموعة الاتفاقيات الموقعة مع الشركاء والإجراءات العملية المتفق عليها مع الأطراف ذات العلاقة: وزارة الخارجية، المؤسسة الشرطية، دوائر التنفيذ، سلطة النقد ومراقب الشركات، مما انعكس على زيادة نسبة تحصيل أموال الصندوق من المحكوم عليهم لعام 2018 والتي بلغت (777,674.26) شيقل مقارنة مع (356,998.13) شيقل و(300,547.40) شيقل لعامي 2015 و2011 على التوالي.

جاءت سنة 2018 كاستجابة للتغيير الجوهري والأثر المالي لموارد الصندوق ارتباطا بالقرار بقانون رقم 12 لسنة 2015 المعدل لقانون صندوق النفقة والذي وسع من نطاق موارد الصندوق. فقد تضاعف إجمالي إيرادات الصندوق بحوالي خمسة أضعاف عن الفترة السابقة لتعديل القانون. وفي الوقت ذاته ونتيجة لتعويم قيمة صرف الدينار في المحاكم الشرعية، فقد تراجعت الإيرادات المتأتية من عقود الزواج وحجج الطلاق عن العام 2017، حيث بلغ إجمالي إيرادات الصندوق في العام 2018 ما مقداره مبلغ (7,321,924) شيقل مقارنة بإجمالي إيرادات الصندوق في العام 2017 والتي بلغت (8,749,053) شيقل حيث تجاوزت قيمة الانخفاض حوالي (1,427,129) شيقل.

وعلى مستوى التحديات التي واجهت الصندوق في السنة المالية والإدارية 2018، كان التحدي الأبرز هو المبالغ المتراكمة للفئات المستفيدة عن السنوات السابقة والتي لربما تحتاج لعدة سنوات قادمة للتخلص منها بشكل نهائي والانتقال إلى حالة الفائض وتوجيهه في إعادة الاستثمار الآمن لأموال الصندوق وتنميتها في المستقبل والوصول الى جميع الفئات التي تستحق الاستفادة من خدمات الصندوق. أضف/أضيفي إلى ذلك، الانخفاض المتوقع في ايرادات عقود الزواج وحجج الطلاق نتيجة لتذبذب سعر صرف الدينار.

أما على صعيد حوكمة الصندوق والتعامل مع الملاحظات البنيوية لديوان الرقابة المالية والإدارية على إعادة الهيكلية وموائمة سلم الرواتب مع قانون الخدمة المدنية، فما زالت الجهود مستمرة لتقديم تصور للهيكلية الجديدة للصندوق وعرضها على مجلس الإدارة لإقرارها في العام 2019، وكذلك تقديم تصور لمجلس الإدارة حول موائمة سلم الرواتب بقانون الخدمة المدنية والحفاظ على الحقوق المكتسبة للعاملين في الصندوق على أمل إقراره أيضا في العام 2019.

ملخص تنفيذي

وفقاً لما تم تبنيه في الخطة الاستراتيجية للأعوام تم تقسيم التقرير إلى أربعة أقسام تغطي كل منها غاية من غايات الصندوق وهي:

- **الغاية الأولى:** دفع جميع أحكام النفقات المحكوم لها من جهات الاختصاص لمستحقيها.
- **الغاية الثانية:** تحسين نوعية خدمات الصندوق المقدمة للفئات المستفيدة لتمكينها للدفاع عن والمطالبة بحقوقها.
- **الغاية الثالثة:** استرداد الأموال المدفوعة.
- **الغاية الرابعة:** استدامة الصندوق.

ارتباطا بالغاية الأولى للصندوق، تم تغطية قيمة نفقات محكوم بها ومتعذر تنفيذها لأكثر من (11,869) مستفيد ومستفيدة من الأطفال والنساء وكبار السن وفقاً للقانون والأنظمة الإدارية المعمول بها. وعلى صعيد استدامة الصندوق والحوكمة تم استرداد مبلغ (777,674.26) شيقل من المحكوم عليهم، بنسبة (19.43%) من المبلغ المصروف خلال العام، وبنسبة (5.4%) قياساً في رصيد الذمم في نهاية العام، كاستردادات لأحكام تعذر تنفيذها من دوائر التنفيذ المختصة وفقاً للقانون وبناءً على نظام تسويات، من المحكوم عليهم بالدفع. كما تم مراعاة اتخاذ جميع الإجراءات بما ينسجم مع دليل السياسات ونظام الأرشفة. وتحقيقاً للغاية الثانية، دعم وتمكين الفئات المستفيدة من الصندوق، سعى الصندوق إلى توفير سلة خدمات متكاملة؛ صحية، اجتماعية، قانونية. أما الإيرادات الكلية للصندوق فقد بلغت ما مجموعه (7,321,924.49) شيقل خلال هذا العام، في حين بلغت المصاريف التشغيلية والإدارية ما مجموعه (2,231,025.29) شيقل. وكانت المصاريف المتوقعة (2,722,157.80) شيقل مشكلة انحرافاً ايجابياً بمبلغ (491,132.51) شيقل ونسبة بلغت (18.04%) (المصاريف الفعلية إلى المتوقعة)، ونسبة المصاريف الكلية الفعلية إلى الإيرادات شكلت (30.4%)، والشكل أدناه يوضح الاتجاه العام للمصاريف الكلية بعملة الشيقل:

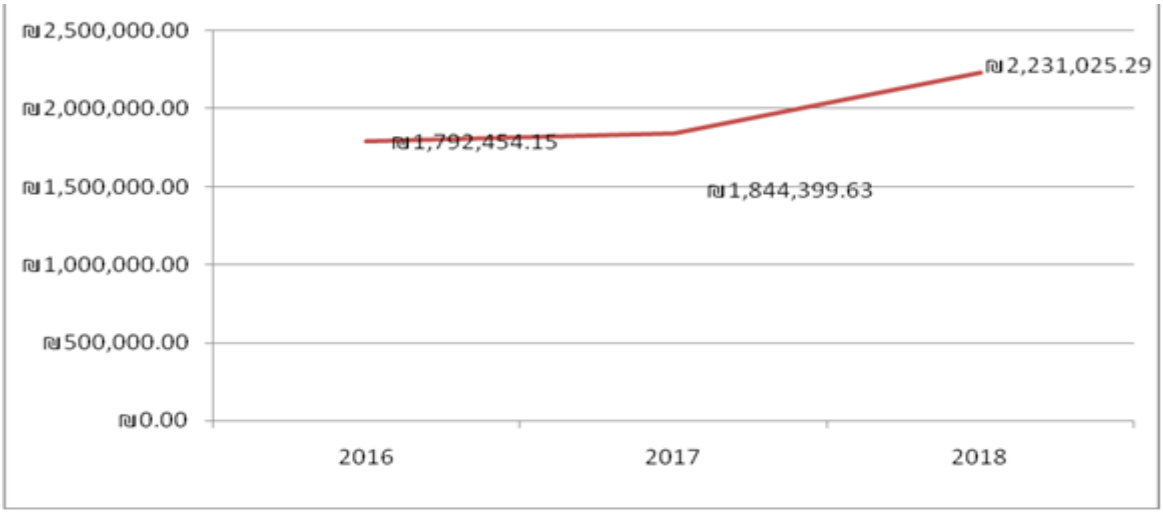

والشكل التالي يوضح الاتجاه العام للإيرادات الكلية بعملة الشيقل:

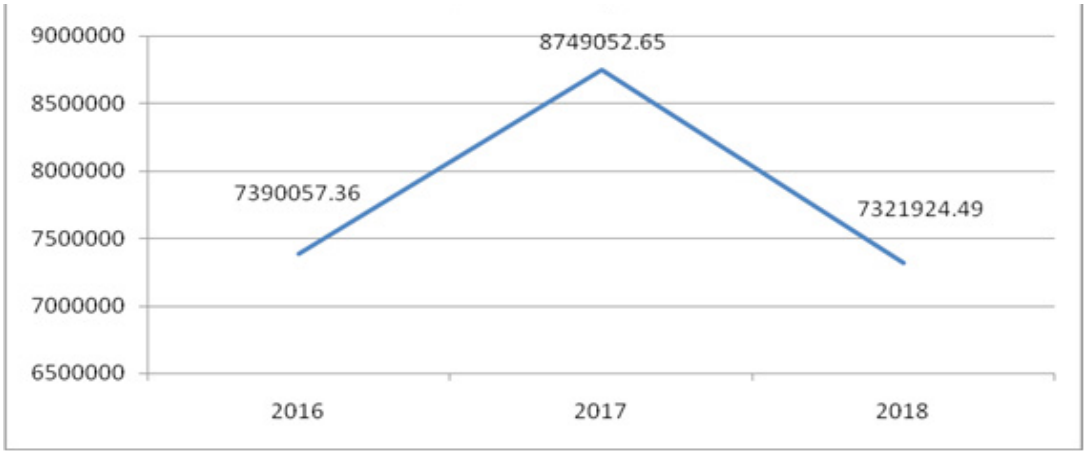

أما فيما يتعلق بالصرف للمستفيدات فقد تم صرف ما مجموعه (3,975,090) خلال هذا العام، وبانخفاض عن عام 2017 ما مجموعه (300,458) شيقل، حيث بلغت المصروفات خلال العام 2017 ما مجموعها (4,275,548) شيقل، وعام 2016 ما مجموعه (3,392,689.91) شيقل، ومبلغ (1,405,385.56) شيقل خلال العام 2015، وما مجموعه (1,113,338.91) شيقل عام 2014، ومبلغ (1,063,916.78) شيقل عام 2013 مقارنة مع مبلغ (1,472,237) شيقل صرفت عام 2012. ويتضح من المبالغ المصروفة خلال الأعوام السابقة بأن هناك زيادة في الصرف خلال العام 2018 عن 2016 بمبلغ (582,400.09) شيقل، وعن عام 2015 بمبلغ (2,569,704.44) شيقل، وعن عام 2014 بمبلغ (2,861,751.09)، وعن عام 2013 بمبلغ (2,911,173.22) شيقل، وزيادة عن عام 2012 ما مجموعه (2,529,531.67) شيقل.

وهنا تجدر الاشارة إلى أن الصرف خلال العام 2018 كان قد غطى مستحقات 12 شهر، و17 شهر عام 2017، و15 شهر عام 2016 (12 شهر مستحقات العام 2016 و2017 أما الثلاثة شهور عام 2016 والخمسة شهور عام 2017 كانت عن مستحقات متراكمة للمستفيدات عن السنوات السابقة)، وثماني أشهر عام 2015 و2014، سبع أشهر عام 2013، وعشر شهور عام 2012.

والشكل أدناه يوضح الاتجاه العام للصرف للمستفيدين بعملة الشيقل:

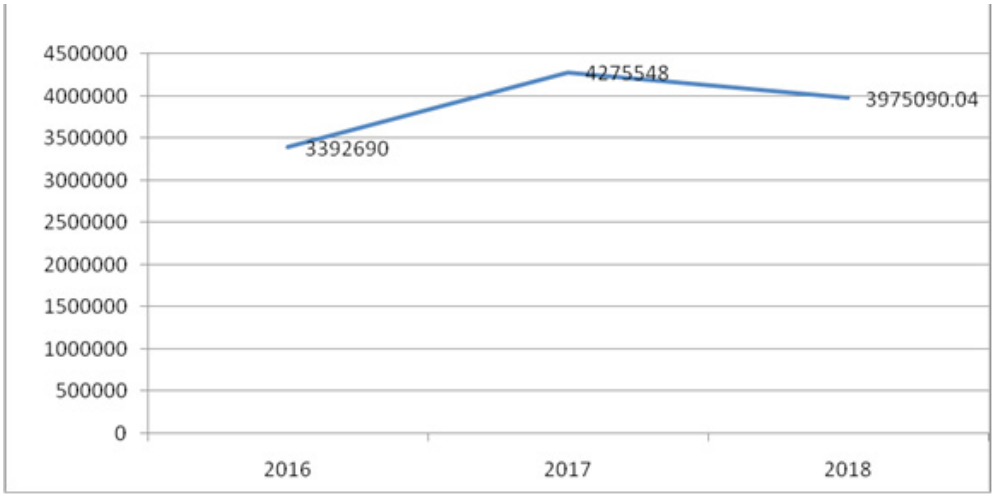

وفيما يتعلق بالديون المتراكمة للمستفيدين، قام الصندوق بجدولتها خلال الثلاث سنوات وربع السنة القادمة، بحيث تكون الأولوية في الصرف وبشكل منتظم للحوالة الشهرية، والديون المتراكمة يتم صرفها حسبما يتوفر من سيولة نقدية لدى الصندوق. على أن يتم الالتزام بصرف مستحقات أربعة أشهر خلال كل عام من المستحقات المتراكمة، وبمبلغ يصل إلى حوالي المليون شيقل، وهذا لضمان عدم وقوع الصندوق في أزمة سيولة.

القسـم الأول:

دفـع جميـع أحكـام النفقـات المحكـوم لها من جـهات الاختصاص لمسـتحقيها

الهدف الأول: ضمان وصول الصندوق للفئة المستفيدة

العدد الاجمالي للمستفيدين
11,869

عدد الأطفال 9,211

عدد النساء 1,549

متوسط الصرف للأطفال
350 **شيقل**

متوسط الصرف للنساء
480 **شيقل**

بذل الصندوق منذ البداية جهداً كبيراً للوصول إلى مستحقي النفقة، سالكاً مختلف الطرق ومتبعاً العديد من الوسائل، منها وسائل الإعلام، الزيارات للمواقع، التواصل مع دوائر التنفيذ والمحامين.. إلخ.

ومن خلال استطلاع للجهات المحولة للصندوق ومعرفة المستفيدين بخدماته لهذا العام، تبين أن المحاكم الشرعية قد حولت أعلى نسبة بلغت (30.4%) من المستفيدين، فيما كانت ما نسبته (19.5%) محولين من خلال المحامين، أما دوائر التنفيذ فقد حولت ما نسبته (9.7%) وبقية الجهات حولت ما نسبته (40%) من المستفيدين. والجدول التالي يوضح الجهات المحولة للصندوق ونسبة تحويل كل منها إلى الجهات الأخرى:

#	جهات التحويل	نسبة تحويل كل جهة على حدا
١	المحاكم الشرعية	%30.4
٢	معارف	%23.7
٣	المحامين والمحاميات	%19.5
٤	مؤسسات	%12.1
٥	دوائر التنفيذ	%9.7
٦	ورشات توعويه من قبل الصندوق	%2.4
٧	إعلام	%1.2
٨	شرطة	%0.06

الفئـات المسـتفيدة من خدمـات الصندوق

بالنظـر إلـى الفئـات المسـتفيدة مـن حيـث العـدد، فقـد اسـتفاد خـلال هـذا العـام (11,869) فـرد، منهـم (9,211) طفـل، بمتوسـط صـرف (350) شـيقل شـهرياً وبمبلـغ إجمالـي (3,225,946.90) شـيقل. في حـين اسـتفادت (1549) سـيدة مـن خدمـات الصنـدوق كنفقـة زوجـة بمتوسـط وصـل إلـى (480) شـيقل تقريبـاً للمسـتفيدة وبمبلـغ إجمالـي (744,018.58) شـيقل، والشـكل التالـي يوضـح الزيـادة في العـدد خـلال السـنوات 2010 – 2018:

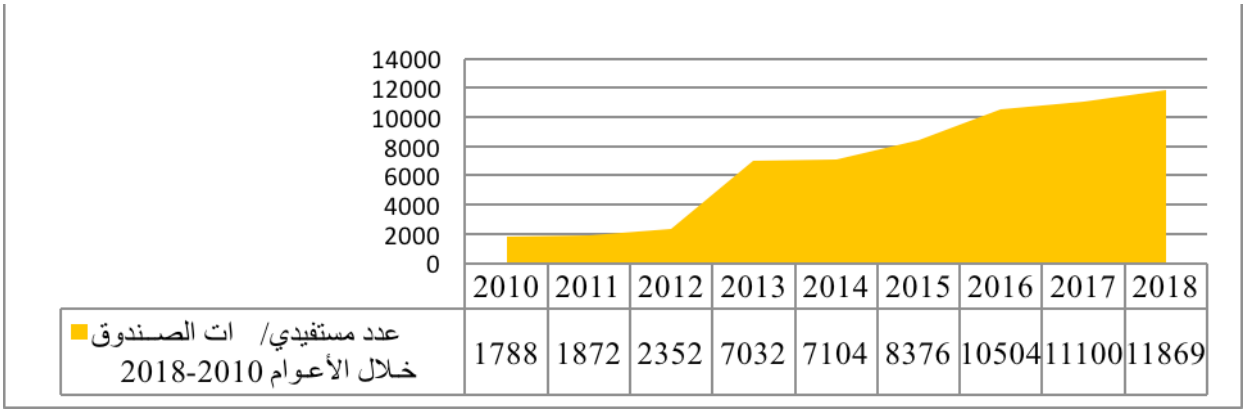

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد مستفيدي/ات الصـندوق خـلال الأعـوام 2010-2018	1788	1872	2352	7032	7104	8376	10504	11100	11869

أمـا عـن التوزيـع الجغـرافي للمسـتفيدين، فقـد بلغـت نسـبتهم في منطقـة الوسـط (46%)، بينمـا (36%) منهـم في منطقـة الشـمال، و(17%) في منطقـة الجنـوب. أمـا عـن التوزيـع النسـبي لهـم مـن حيـث مـكان السـكن، فقـد شـكلت القريـة أعلـى نسـبة بلغـت (48%)، والشـكل التالـي يوضـح تفاصيـل ذلـك:

46% من منطقة الوسط

48% يعيشون في قرية

46% من النساء متزوجات

52% يعيشون مع الأهل

50% الصندوق المورد الوحيد لهم

45% اعمارهم بين 31 – 40 سنة

27% يحملون شهادة دبلوم فأعلى

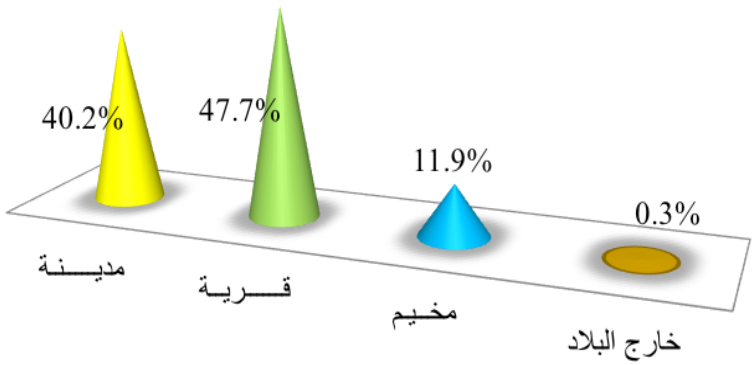

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للمستفيدين من النساء فقد شكلت الزوجات ما نسبته (46.4%)، وهذا مؤشر على أن النساء اللواتي يستفدن من الصندوق بنفقة زوجة يشكلن نسبة مرتفعة، والشكل التالي يوضح تفاصيل الحالة الاجتماعية لهن:

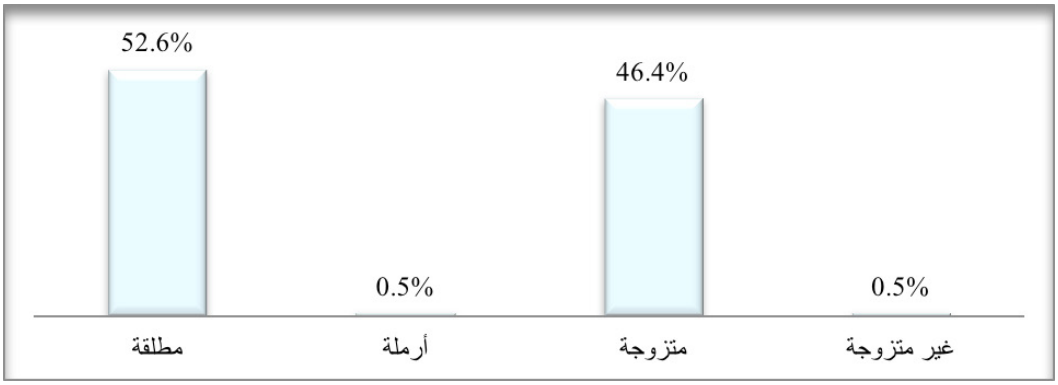

ومن حيث طبيعة سكن المستفيدين، فقد تبين بأن (52%) من المستفيدين يعيشون مع الأهل (يملكونه و/أو مستأجر)، والشكل التالي يوضح التفاصيل:

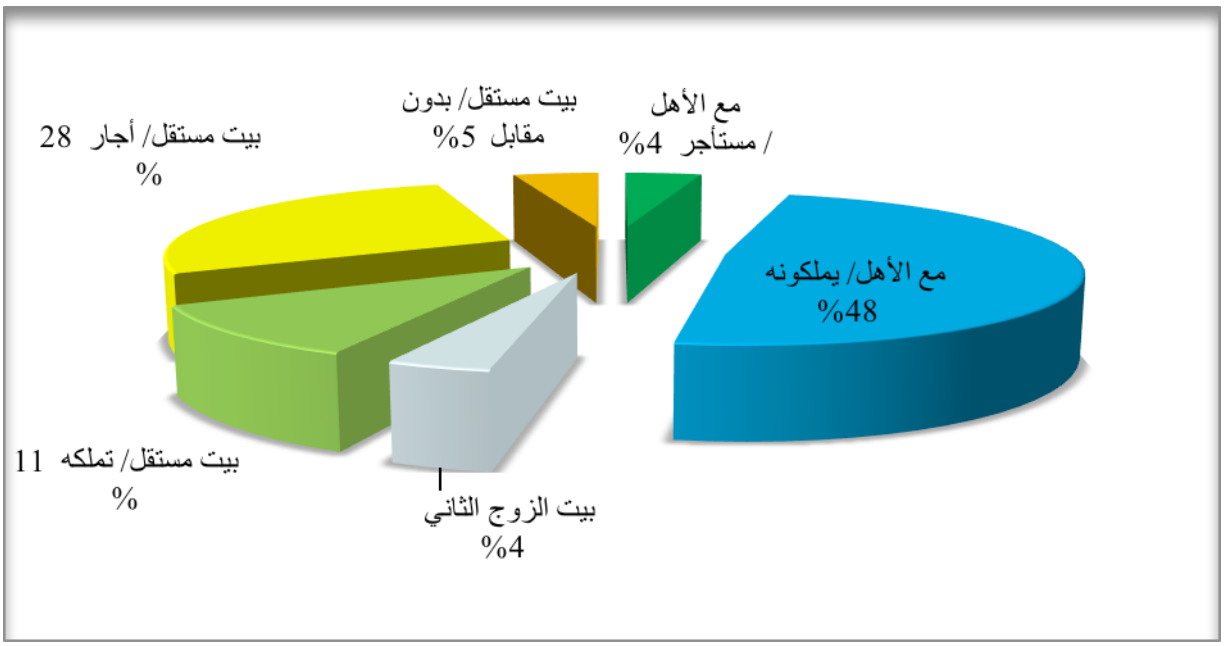

أما من حيث اعتماد مستفيدي الصندوق على النفقة التي يتم صرفها، فقد شكل اعتمادهم على النفقة المتأتية من الصندوق فقط النسبة الأكبر وهي 50%، والشكل التالي يوضح تفاصيل ذلك:

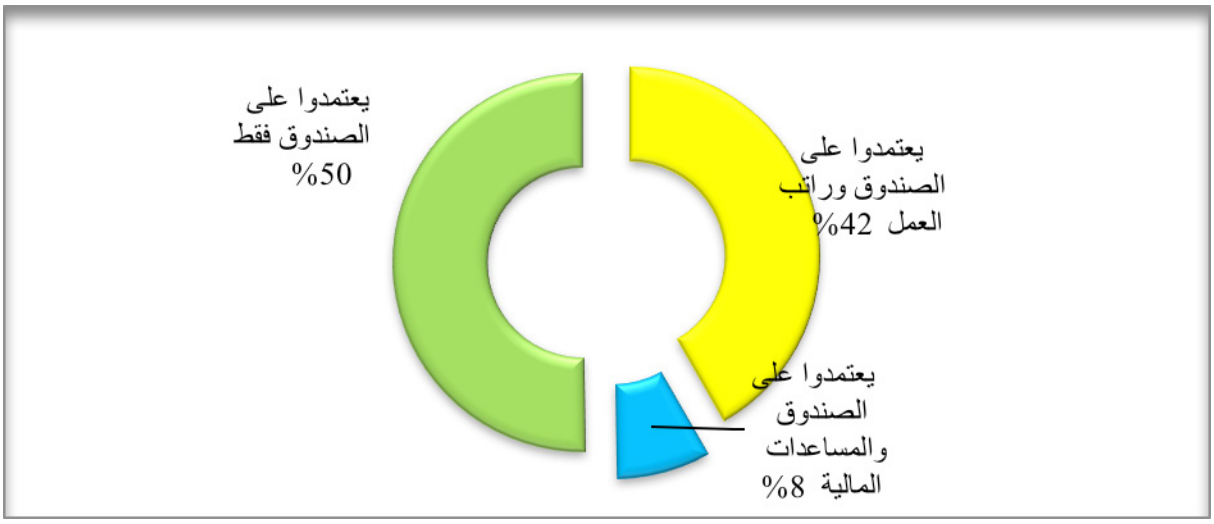

وتشكل الفئة العمرية (31 – 40 سنة) للنساء المستفيدات من الصندوق النسبة الأعلى من الفئات العمرية الأخرى، والشكل التالي يوضح ذلك:

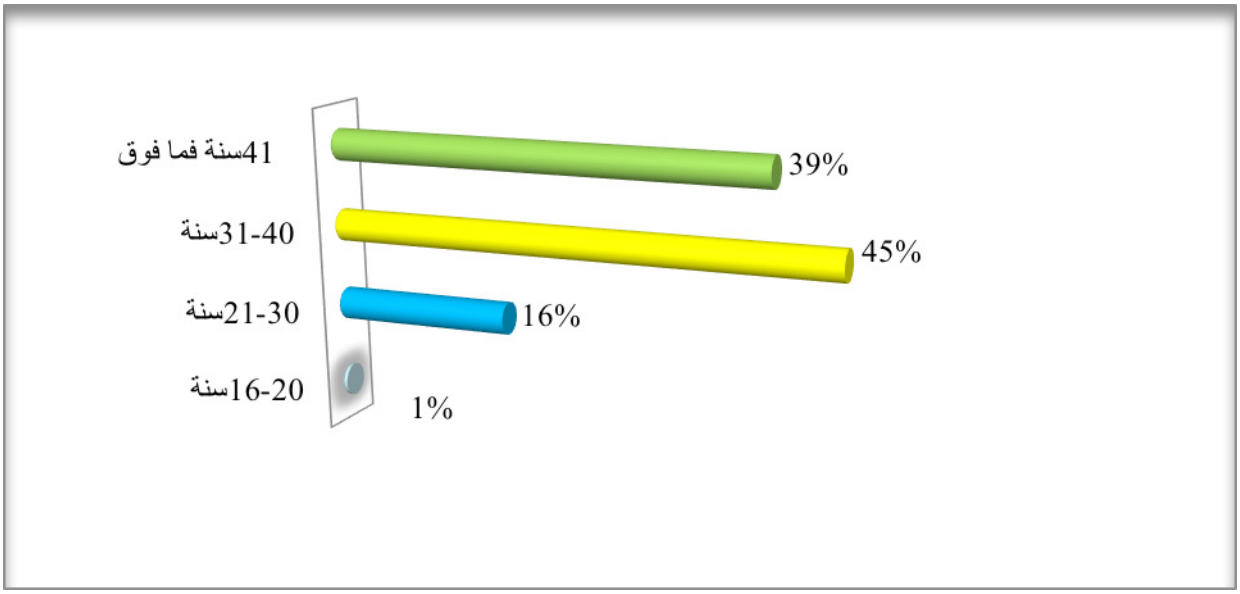

أما عن المستوى التعليمي للنساء المستفيدات من الصندوق، فقد تبين بأن هناك ما نسبته 1% من النساء حصلن على دراسات عليا، 19% حصلن على درجة البكالوريوس، و 7% حصلن على درجة دبلوم. ليكون بذلك نسبة مجمل النساء الحاصلات على شهادات بدرجة (دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا) 27%. والشكل التالي يوضح تفاصيل ذلك:

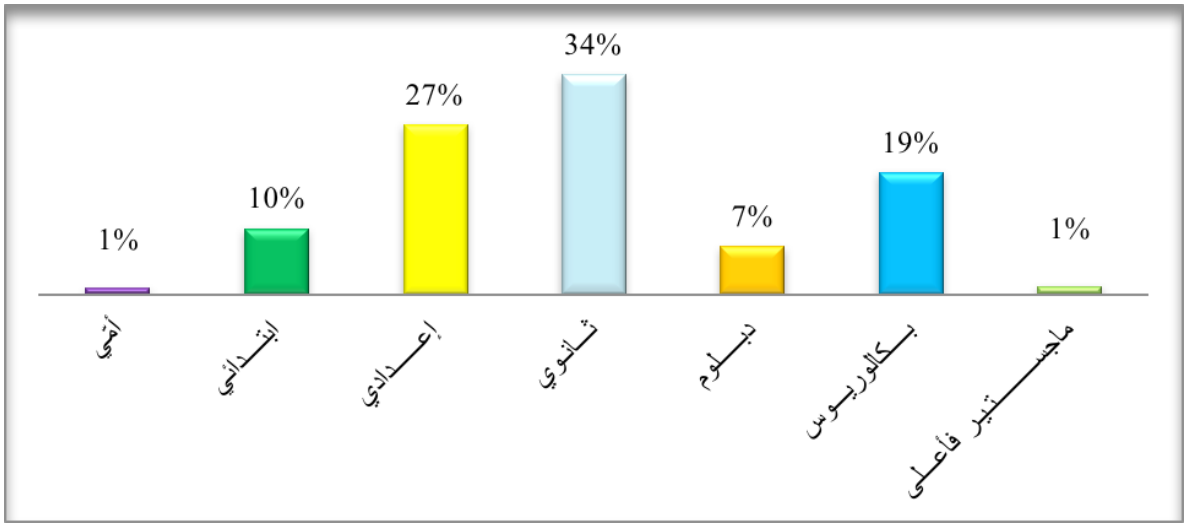

أنواع النفقة

أما عن النفقة وفقاً لأنواعها يتضح أن النسبة الأعلى كانت من نصيب نفقة الأبناء والتي بلغت (73.11%)، تلتها نفقة الزوجات بنسبة (16.86%)، ثم نفقة المسكن بنسبة (6.48%)، أما نفقة أجرة الحضانة منفردة فكانت بنسبة (2.4%)، في حين سجلت باقي أنواع النفقات والتي تشمل نفقة العلاج، الأقارب، التعليم والوالدين ما نسبته (1.15%). والشكل أدناه يوضح أنواع النفقات جميعها موحدة بعملة الشيقل، بالإضافة إلى نسبة كل نوع من الأخرى:

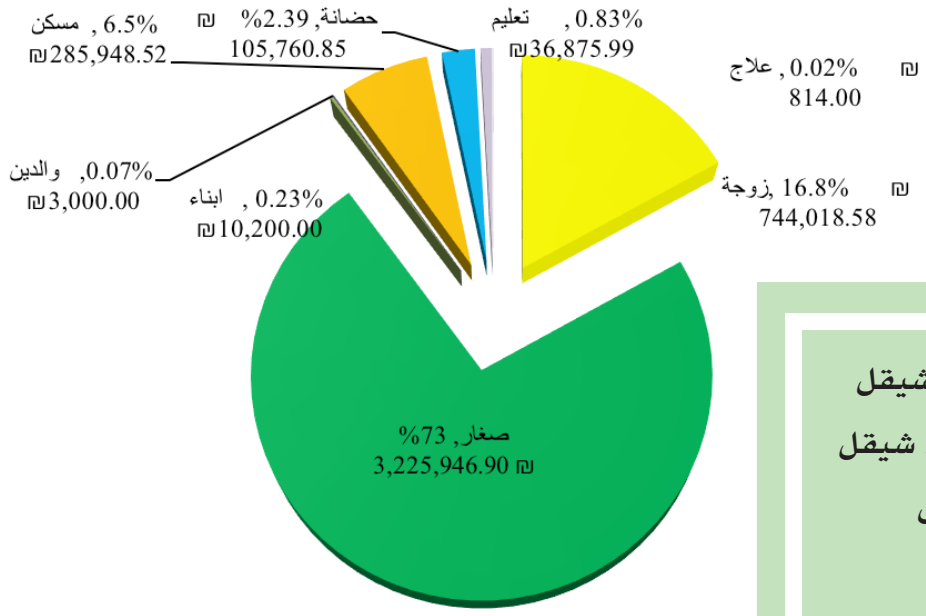

الصرف للمستفيدين 3,975,090 شيقل

متوسط الحوالة الشهرية 331,257 شيقل

متوسط الصرف للملف 873 شيقل

نفقة الأطفال 73%

نفقة الزوجة 16.8%

❖ الصـرف للمســتفيدين من خـدمات الصندوق

بلـغ مجمـوع المبالـغ المصروفـة للمسـتفيدين خـلال العـام 2018 مـا مجموعـه (3,975,090.04) شـيقل بواقـع 12 حوالـة، بمتوسـط (873.43) شـيقل للملف الواحد، ويأتي ذلك في إطار الزيادة الملحوظة على قيمة المبالغ التي صرفها الصندوق لمستحقي النفقة والتي تظهر من خلال المراجعة للبيانات المالية لعام 2018.

في حين بلغ خلال العام2017 مجموع الصرف للمستفيدين (4,275,548) شيقل بواقع 17 حوالة وبمتوسط (251,502.82) شيقل مقارنة مع (3,392,689.91) شيقل في عام 2016 بواقع 15 حوالة وبمتوسط صرف للحوالة (226,179.32) شيقل، في حين صرف عام 2015 مبلغ (1,405,385.56) شيقل بواقع ثماني حوالات، وبمتوسط بلغ (234,231) شيقل، في حين تم صرف ما مجموعه (1,113,339) شيقل عام 2014 وبمتوسط بلغ (185,556) شيقل، وما مجموعه (1,063,917) شيقل في عام 2013 بمتوسط بلغ (152,000) شيقل. ويوضح المنحنى التالي القفزات في الصرف ونسبة الزيادة:

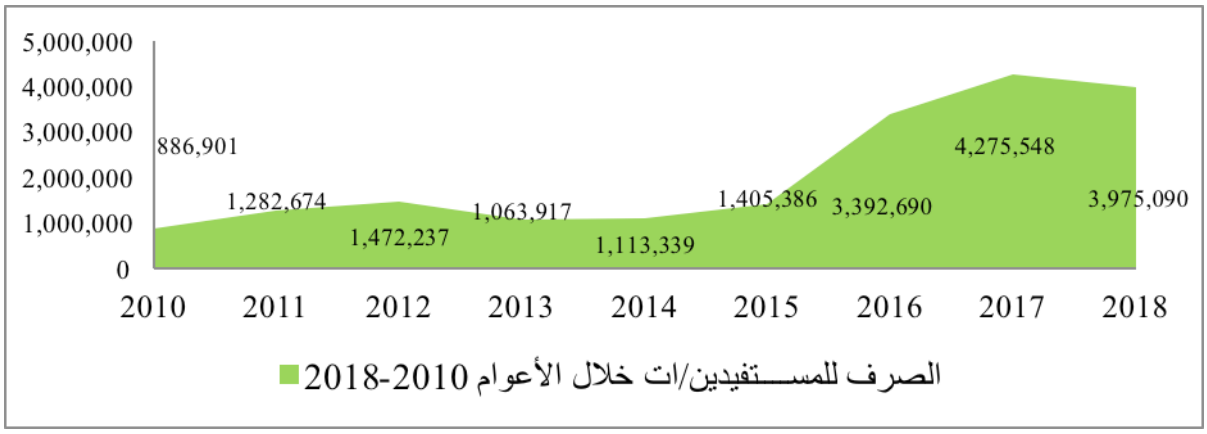

أما عن الذمم المالية المترصدة للمستفيدين لدى الصندوق، فقط بلغت (17,408,386.96) شيقل خلال هذا العام، والمنحنى التالي يوضح مقارنةً بين أرصدة المستفيدين من حيث القيمة خلال الأعوام 2016-2018 بعملة الشيقل:

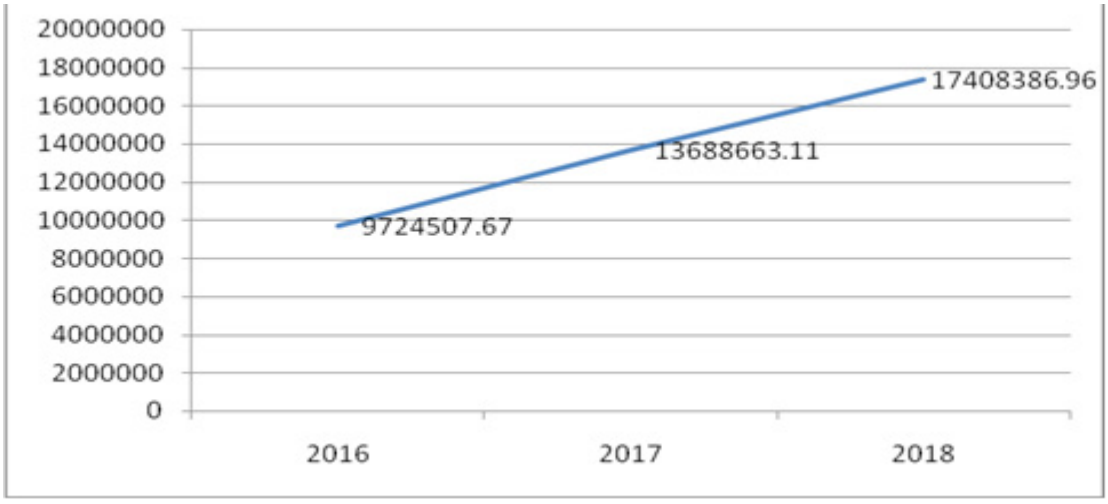

حيث يظهر الاتجاه العام لأرصدة الذمم ارتفاعا كما يظهر من المنحنى.

❖ الصـندوق في الإعـلام

وضمن الهدف الأول للغاية الأولى (ضمان وصول الصندوق للفئة المستفيدة) يأتي الإعلام ودوره في الوصول إلى الفئات المستفيدة، حيث حرصنا على استخدام الإعلام بالشكل الأمثل، لأهمية دوره في نشر المعرفة وتعديل المواقف تجاه القضايا المجتمعية، حيث تم التواصل مع الجهات الإعلامية المختلفة لجذب الاهتمام الاعلامي بما يصدر عنا وإبراز أهم النشاطات، سواء في الاعلام المرئي أو المكتوب أو المسموع، أومن خلال المواقع الالكترونية، اضافة لاستخدام الصندوق الصفحة الالكترونية الرسمية، وموقع التواصل الاجتماعي بشكل فعال للتواصل مع الجمهور وعلى وجه الخصوص المستفيدين من خدماته او الراغبين بالاستفادة من هذه الخدمات.

كما وكان لأخبار الصندوق حضور مميز على شاشات التلفزة (فضائية فلسطين، فضائية معاً برنامج الحق لمين، فضائية الفلسطينية، تلفزيون القدس التربوي)، بالإضافة إلى الحضور على أثير الاذاعات العالمية مثل: مونت كارلو، والاذاعات المحلية: (إذاعة أجيال، إذاعة 24 إف إم برنامج المنتدى القضائي، إذاعة النجاح، راية إف إم، ونساء إف إم).

وكذلك الأمر على المواقع الالكترونية الاخبارية التي ظهرت فيها أخبار الصندوق: (وكالة وفا، وكالة معاً، دنيا الوطن، وكالة سوا، شبكة نوى، شبكة فلسطين الأخبارية).

تم تغطية أخبار الصندوق من قبل الإعلام المحلي (المكتوب، المسموع والإلكتروني) بنسبة 80% العام 2018.

كما أظهرت الصحف المحلية (صحيفة القدس، صحيفة الأيام وصحيفة الحياة) اهتماما بأنشطة ومشاركات الصندوق المحلية، من خلال تغطية الصحف لأنشطة الصندوق وما يصدر عنه من مواقف تجاه الشرائح المختلفة وقضايا التمييز.

وبشأن الصفحة الإلكترونية للصندوق، يتم تحديثها بشكل دوري ومستمر بما يمكن المتصفح من التعرف على الصندوق، الفئات المستفيدة منه، آلية عمله، أخباره، نشاطاته، برامجه، القانون واللائحة التنفيذية اللتان تنظمان عمله، التقارير الإدارية والمالية السنوية، الدراسات التي تم إعدادها، حقائق وأرقام حول الصندوق، شركاء الصندوق ومذكرات التفاهم التي تم إبرامها. بالإضافة إلى أخبار الصندوق المنشورة في الإعلام المكتوب والمسموع.

ومن الجدير بالذكر أن الصفحة الإلكترونية تجيب عن استفسارات الفئات المستهدفة من خلال بند أسئلة وأجوبة، وتوفر إمكانية الالتحاق ببرنامج التكفل من خلال تعبئة نموذج التكفل المدرج في الصفحة.

أما موقع التواصل الاجتماعي الخاص بالصندوق (الفيسبوك) فيتم أيضاً تحديثه بشكل مستمر ودوري وإدراج أخبار وصور حول نشاطات الصندوق وخدماته. هذا بالإضافة إلى أن صفحة الفيسبوك وفرت وسيلة اتصال وتواصل سريعة مع الجهات المعنية محلياً وإقليميا.

كما ورد للصندوق العديد من الاستفسارات حول خدماته والفئات التي بإمكانها الاستفادة منه من مناطق عدة؛ من الضفة الغربية، القدس، قطاع غزة ومن دولة الأردن الشقيق. وقد بلغ عدد الأشخاص الذي وردت منهم استفسارات حول الصندوق خلال العام 2018 على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك (72) شخص. تمحورت استفساراتهم بشكل عام حول:

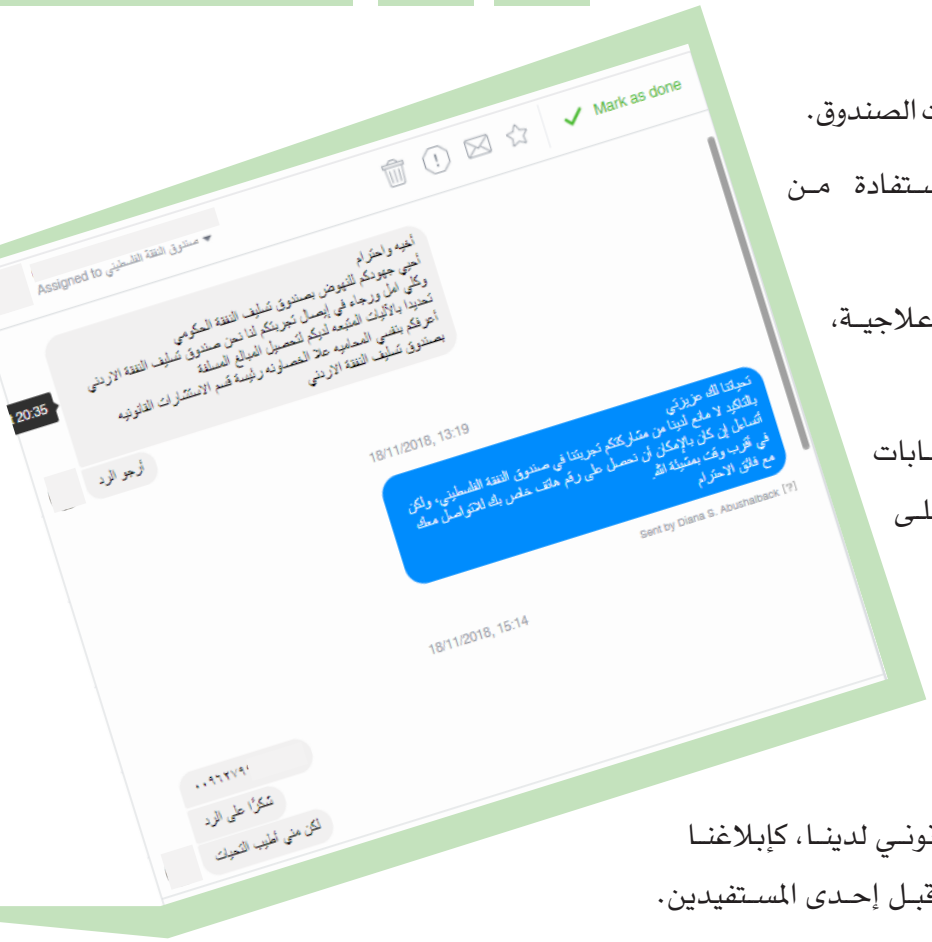

1. عناوين الصندوق وأرقام هواتفنا.
2. الفئة التي بإمكانها الاستفادة من خدمات الصندوق.
3. الأوراق والمستندات المطلوبة للاستفادة من خدمات الصندوق.
4. إمكانية تقديمنا لمساعدات مالية، علاجية، قروض..إلخ.
5. موعد إيداع مستحقات النفقة في حسابات المستفيدين من خدماتنا. (متكررة على مدار الشهر).
6. الاستفسار حول وضع معاملة جديدة، إن كان قد تم الموافقة عليها أم لا.
7. التبليغ بمعلومات تتعلق بملفهم القانوني لدينا، كإبلاغنا بموعد جلسة مزاد لبيع أرض من قبل إحدى المستفيدين.
8. إرسال وثائق ومستندات تم طلبها من المستفيدين من قبل محاميات الصندوق.
9. الاستفسار حول أقصى مدة زمنية لتنفيذ حكم نفقة صادر.
10. الاستفسار حول إمكانية حلول الصندوق في ملف غير متعذر التنفيذ، حيث أن الملف يتم فيه إيداع شيكات بنكية لحكمي نفقة في المحكمة.
11. استفسارات حول إمكانية استلام قيمة النفقة من تاريخ إصدار الحكم.
12. تواصل صندوق تسليف النفقة الأردني، للاطلاع على تجربتنا كصندوق نفقة وتحديداً فيما يتعلق بالآليات المتبعة لدينا في التحصيل.
13. استفسارات حول إمكانية الاستفادة من خدماتنا في عدد من الحالات، أهمها:
    - هجرها زوجها تاركاً أبناءه دون أي مأوىً ولا مالاً. (تكرر 7 مرات)
    - أردنية أصولها فلسطينية، لديها طفل والده فلسطيني، لا يقوم بالانفاق عليه، وهي مطلقة. (تكرر مرة 1)
    - لديها حكم نفقة لأولادها ولكنها لم تستطيع تنفيذه لأنها لا تملك هوية إسرئيلية. (تكرر 2 مرتين)
    - مطلقة ولديها أطفال وهي متواجدة في قطاع غزة. (تكرر 3 مرات)

ونشير إلى أن عدد أصدقاء الصندوق خلال نهاية هذا العام وصل إلى (3085).

الهدف الثاني: المتابعة والتحقق من الحالات المستهدفة لضمان وصول الخدمة

يتم وبشكل دوري تحديث بيانات الفئات المستفيدة من الصندوق لغاية التأكد من الاستحقاق لخدمات الصندوق، وبعد التحقق من صحة الوضع الاجتماعي للمستفيدين، والتأكد من دقة الأوراق الرسمية المقدمة من قبلهم، وفقاً لما هو محدد في قانون الصندوق واللائحة التنفيذية، وذلك التزاماً منا على إيصال الخدمة لمستحقيها، ومنع التحايل حفاظاً على الشفافية وتحقيقاً للعدالة.

وبهذا الشأن يتم التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي كالمجالس المحلية والقروية والمدارس وغيرها، للتأكد من دقة المعلومات التي تقدمها الفئات المستفيدة وللتأكد من الحالة الاجتماعية والواقع الاجتماعي والقانوني الذي تعيش في ظله الفئات المستفيدة من خدمات الصندوق.

بالإضافة إلى قيام كادر متخصص بدراسة جميع ملفات المستفيدين في جميع المناطق وفرز الملفات التي يتعين تحديث بياناتها، ليتم فيما بعد إجراء مقابلات معمقة مع أصحاب الملفات التي تبين ضرورة تحديثها. وبالنتيجة تم إجراء (478) مقابلة، (45.3%) منها من منطقة الوسط، (21.7%) من منطقة الجنوب، و(32.8%) من منطقة الشمال.

وقد كانت الأسباب التي استدعت إجراء مقابلات مع المستفيدين مختلفة، والجدول التالي يسلط الضوء عليها:

#	أسباب إجراء المقابلات المعمقة	عددها	نسبتها من مجمل الأسباب
1	استكمال إجراءات إنشاء معاملة	142	%29.7
2	التجديد والتحقق من المعلومات	265	%55.4
3	البحث في أسباب إخفاء معلومات عن الصندوق	15	%3.1
4	تبليغ الصندوق بمعلومات جديدة	56	%11.7

الهـدف الثـالث: الأنـظمة والإجـراءات المؤسـسـية المتبعة للصـرف

يلتزم الصندوق بالأنظمة والمعايير المحددة للصرف، وذلك بدءً من لحظة إعداد الملف الخاص بالمستفيد/ة، ويلتزم بأن يتضمن الملف كافة الوثائق والمستندات القانونية اللازمة.

وكما كنا قد أشرنا سابقاً بأن الصندوق يتبع سلسلة من الإجراءات للتأكد من استحقاق الاستفادة من خدمات الصندوق، ففي حال تبين بأن هناك خلل في أحد شروط الاستفادة من خدماتنا، أو في حال تبين بأن هناك تحايل على الصندوق نقوم بمباشرة وقف الصرف للملف. وتجدر الإشارة هنا إلى أن (125) ملف تم وقف الصرف لهم خلال هذا العام، (57) ملف من منطقة الوسط، (22) ملف من منطقة الجنوب و(46) من منطقة الشمال. وذلك لأسباب عدة نذكر منها: عدم تطابق شروط الاستفادة من خدمات الصندوق، حصول تغييرات على الوضع الاجتماعي للمستفيدة أو أبنائها؛ من طلاق، مصالحة، انتقال حضانة، وفاة المحكوم عليه، خروج أحد أبنائها من المدرسة و/أو التبليغ عن عقد قران إحدى بناتها. والجدول التالي يظهر أنواع النفقة الموقوفة وعددها:

المنطقة	أجره مسكن وحضانة	صغار	زوجة
الشمال	3	33	7
الوسط	14	33	8
الجنوب	0	11	7
المجموع	17	77	22
نسبة كل نوع نفقة موقوف من الأنواع الأخرى	%14.6	%66.37	%19

ويجدر الإشارة هنا إلى أن سبعة من مستفيدي الصندوق قد تحايلو على الصندوق واستفادوا من خدماته بغير وجه حق. حيث تم تحويل ملفاتهم إلى النيابة العامة، خمسة منهم من منطقة الشمال واثنان من منطقة الوسط. وقد صدر بحقهم حكم إدانة بتهمة الاحتيال وتقديم مصدقات كاذبة.

الهدف الرابع: التشبيك مع المؤسسات ذات العلاقة بعمل الصندوق

نظراً لأهمية العمل مع الشركاء المحليين واستمرار التواصل مع الفئات المهمشة، واستثمار جميع الموارد المتاحة للدفاع وحماية ورصد الانتهاكات التي تواجهها النساء، ومعالجتها من خلال تبني إجراءات عملية واستراتيجية للحماية والدفاع عن الفئات المهمشة، تم تنفيذ عشرات اللقاءات التشاورية والتوعوية على مدار العام، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

اللقاء التشاوري الذي عقده الصندوق حول الإشكاليات التي تواجهها النساء للوصول إلى العدالة مع عدد من المؤسسات التي تعنى بالفئات المهمشة في المجتمع، في مقره في منطقة الجنوب في مدينة الخليل. وقد شارك في اللقاء (12) مؤسسة؛ مؤسسة أدوار للتنمية المجتمعية، مؤسسة سوا، الشرطة القضائية، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (محافظة الخليل- دائرة المرأة)، جمعية معاً (بئر السبع)، جمعية المرأة للتوفير والتسليف، جمعية تنظيم وحماية الأسرة، جمعية مركز أمان للإرشاد، جمعية سيدات الخليل، مركز الدراسات النسوية، مركز رسمة أمل للإرشاد وإذاعة عروبة.

بالإضافة إلى اللقاء التشاوري في منطقة الوسط في مقر الصندوق الرئيسي في مدينة رام الله، والذي ضم عدداً من المؤسسات التي تعنى بتقديم خدمات للأطفال، النساء وكبار السن بعنوان «الإشكاليات التي تواجهها النساء للوصول إلى العدالة. وقد خرج اللقاء بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة توحيد الجهود فيما بين المؤسسات بما يُمكِّن الفئات المهمشة للوصول إلى حقوقها من خلال رفع الوعي وتمكينها من المطالبة بحقوقها، إضافةً إلى ضرورة تقديم الخدمات الاجتماعية، القانونية والنفسية بشكل تكاملي فيما بين المؤسسات للنهوض بواقع النساء والفئات المستهدفة. وقد شارك في اللقاء كل من جمعية سوا، مؤسسة حوار للتنمية المجتمعية، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (محافظة رام الله)، جمعية مركز بيت سوريك، جمعية بيتين.

وأيضاً لقاء تشاوري في منطقة الوسط في مدينة القدس حول «الإشكاليات التي تواجهها النساء للوصول إلى العدالة». والذي ضم عدد من المؤسسات التي تقدم خدمات للفئات المهمشة، منها مركز الطفل الفلسطيني، مركز العمل المجتمعي – جامعة القدس، جمعية تنظيم وحماية الأسرة، جمعية بنات بلدنا، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، مركز الدراسات النسوية. وقد تم مناقشة واقع النساء والأطفال والانتهاكات التي تواجهها. بالإضافة إلى تسليط الضوء على القضايا التي تترتب على عقود الزواج في حال كان احد الزوجين يحمل وثائق إقامة مقدسية من زوج/ة يحمل هوية صادرة من دولة فلسطين. وتم الخروج بعدد من التوصيات أبرزهها؛ ضرورة تكامل العمل وتوحيد الجهود وبرامج عمل المؤسسات في تقديم الخدمات الاجتماعية، القانونية والنفسية لمساعدة النساء في الوصول إلى حقوقهن.

8 أيام فلسطينية

صندوق النفقة ينفذ سلسلة ورش توعوية بآليات عمله في عدة محافظات

ورشة في رام الله حول استثمار التكنولوجيا

إلى جانب ذلك تم عقد سلسلة اجتماعات على مدار العام مع مؤسسات مختلفة للتنسيق والتشبيك، أبرزها كان مع عمادات شؤون الطلبة في الجامعات (عمادة شؤون الطلبة في جامعة بيرزيت، عمادة شؤون الطلبة في جامعة النجاح)، المجالس البلدية والقروية (مجلس قروي كوبر، مجلس قروي الطيبة، مجلس قروي كفر نعمة، بلدية عطارة،)، مديريات التنمية الاجتماعية، المدارس والمراكز والجمعيات النسوية والثقافية في مختلف المحافظات (جمعية مدرسة الأمهات – نابلس، جمعية شؤون الأسرة – نابلس، مركز تنمية موارد المجتمع – نابلس، مركز حواء الثقافي – نابلس، اتحاد لجان المرأة، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، جمعية يالو، جمعية التوفير والتسليف، المراكز النسوية في مخيم الأمعري وقلنديا، مركز تنمية موارد المجتمع).

كما وتم تنفيذ عدد من الورش التوعوية بالتعاون مع الجهات السالفة الذكر في كل من: جامعة بيرزيت، جامعة النجاح، البلدة القديمة- حي القصبة في نابلس، رأس العين، بورين، حوارة، مخيم بلاطة، عصيرة الشمالية، المخفية، بيت فوريك، عوريف، مخيم عسكر، الدير، صوريف، جالا، بيت أمر، كفر نعمة، كوبر، عطارة، مخيم الأمعري، مخيم قلنديا، دير الحطب، مديرية التنمية الاجتماعية – رام الله.

القسم الثاني

تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها الصندوق

الهدف الأول: تفعيل شبكة الأمان للفئات المستفيدة

يسعى الصندوق لرصد وتصنيف احتياجات الفئات المستفيدة وفقاً لبرنامج التمكين الاجتماعي- الاقتصادي والقانوني، والتنسيق مع المؤسسات الشريكة في هذا المجال، حيث شبك الصندوق خلال العام مع عدد من مقدمي الخدمات المكملة منها خدمات اجتماعية، تعليمية، إغاثية. ومن خلال التعاون مع شبكات الحماية القائمة، وبالتنسيق مع مؤسسات حكومية وغير حكومية على تقديم خدمات للمستفيدين وفقاً للاحتياجات التي أظهرتها استمارة فحص الاحتياجات الاجتماعية، الاقتصادية والقانونية للفئات المستفيدة من خدماته بشكل سنوي للمستفيدين الحاليين من الصندوق.

ومن خلال نتائج تقرير فحص الاحتياجات التي تم العمل عليه خلال عامي 2017-2018 تبين الاحتياج لبعض المستفيدين من الصندوق للتأمين الصحي، ولا سيما من الذين لديهم ولأطفالهم أمراض مزمنة لا تغيطها أي جهة، الأمر الذي يثقل عليهم مادياً. وعليه، قام الصندوق بالعمل على التنسيق والتشبيك مع وزارة التنمية الاجتماعية ليتم توفير التأمين الصحي للحالات التي ينطبق عليها شروط التأمين.

كما عمل الصندوق بالتنسيق والتعاون مع العديد من المؤسسات بغرض تحويل مستفيدين للاستفادة من خدماتها، منها؛ غرفة تجارة وصناعة رام الله، محافظة رام الله والبيرة، جمعية الشابات المسيحية ولجان العمل الصحي، لتحويل مستفيدين.

أما على صعيد التحويل القانوني، فقد تم تحويل مستفيدين يرغبون برفع دعاوى مختلفة؛ كرفع دعوى نفقة أقارب، نفقة صغير، نفقة زوجة وصغار، أجرى مسكن، دعوى نفقة علاج، زيادة نفقة، طلاق وحقوق الزوجية لمؤسسات حقوقية.

الهدف الثاني: التنسيق والتحويل للمؤسسات التي تلبي احتياجات الفئات المستفيدة

نجح الصندوق من خلال التنسيق مع وزارة الصحة من أجل توفير بعض الأدوية لعدد من الفئات المستفيدة من الصندوق، بالإضافة إلى المتابعة مع متبرعين ومؤسسات تقدم خدمات طبية وأدوية لتوفير أدوية بشكل شهري لأحد الأطفال والنساء المنتفعين من الصندوق، والذين يعانون من مشاكل في القلب وصعوبات في المشي وأمراض مزمنة. كما وتم توفير أجهزة طبية مساعدة للأطفال المستفيدين من الصندوق. وكذلك تم توفير الدعم النفسي من خلال التشبيك مع أكثر من مؤسسة تقدم خدمات دعم نفسي للنساء والأطفال.

كما ونجح الصندوق في توفير عدد من التبرعات العينية؛ من أدويه، أضاحي بمناسبة الأعياد، وكذلك احتياجات مدرسية لذوي المستفيدين من حقائب مدرسية وملابس مدرسية جاءت بتبرع من مكتبة الفاروق التي تبرعت بقرطاسية و62 حقيبة تم توزيعها على أبناء المستفيدين. كما وتبرعت جمعية خير وبركة بمبالغ عينية، بالإضافة إلى تبرع محلات وهبة فاشن بملابس للأطفال والنساء المنتفعين من خدمات الصندوق.

أما عن الخدمات الترفيهية للأطفال المستفيدين من خدمات الصندوق، فقد نفذ الصندوق يوماً ترفيهياً لأطفال المستفيدين في مركز بيت الإبداع في مدينة رام الله، والذي تخلله العديد من الأنشطة والفقرات الترفيهية، بالإضافة إلى الإفطار وتوزيع هدايا وألعاب لأبناء المستفيدين بحضور المهرج الذي قام بفقرات متعددة كالغناء، الرقص، اللعب، الخفة والرسم على الوجوه. وقد حضر النشاط (42) طفل من أبناء المستفيدين و(21) مستفيدة. مع التنويه إلى أن العديد من المؤسسات أسهمت بإنجاح هذا النشاط من خلال تبرعاتهم؛ كمركز بيت الإبداع، بن ازحيمان، شركة مراكش للعصير، مكتبة دار الشروق، أبو عين مول، الطريفي مول، محلات وهبة فاشن ومكتبة الساريسي.

الهدف الثالث: تقديم المساندة القانونية للفئات المستهدفة

تعددت الاستشارات القانونية الواردة للصندوق كان أبرزها، إجراءات الحصول على النفقة بأنواعها المختلفة وبنسبة وصلت إلى (27%)، تلاها طرق تنفيذ حكم النفقة بنسبة وصلت الى (17.6%)، طرق زيادة النفقة بنسبة وصلت إلى (17.2%)، أصحاب حق الحضانة وطرق انتقالها بنسبة وصلت إلى (8.4%)، حق المطلقة المالي بنسبة وصلت الى (7.6%)، كيفية الحجز على مال يعود للمحكوم عليه بنسبة وصلت الى (5.3%)، طرق رفع دعوى طلاق بنسبة (3%)، أثر زواج الأم على نفقة الصغار (2.3%)، طرق تنفيذ أحكام النفقة الصادرة عن محاكم القدس بنسبة (2%)، طرق تحصيل المهر المؤجل (2%)، بالإضافة إلى العديد من الاستشارات حول طرق التحصيل من التركة، دعاوى الضم وقطع النفقة وطرق الحصول على إذن سفر للصغير، شروط استمرار استحقاق الأبناء للنفقة، كيفية تصديق حكم أجنبي.. إلخ

تقديم استشارات عبر الهاتف لما يقارب 2288

القســـم الثـــالث

زيــادة نســبة الأمــوال المســتردة

الهدف الأول: مأسسة العلاقة مع المؤسسات ذات الصلة

واصل الصندوق خلال العام 2018 سعيه لتفعيل وتطوير مستوى الشراكة والمأسسة مع الجهات ذات العلاقة لضمان مسائلة المحكوم عليهم، بتفعيله جميع الإجراءات الممكنة لاسترداد أموال الصندوق بهدف زيادة التحصيل. حيث عقد الصندوق لقاءات وبشكل دوري مع جهات عدة، أهمها؛ وزارة الخارجية، اتحاد الغرف التجارية، وزارة الداخلية، وزارة المواصلات، وزارة الاقتصاد، وزارة العدل، النيابة العامة وهيئة سوق رأس المال، الشرطة ومجلس القضاء الأعلى.

ومن الجدير بالذكر أن هناك عدد من الإشكاليات التي واجهت الصندوق، كان من أبرزها إشكالية التعامل مع الموظفين الجدد في دوائر التنفيذ.

ولضمان سلامة الإجراءات المتخذة في تنفيذ القضايا في مختلف المحاكم، تم عقد (68) لقاء مع عدد من شركائنا، كان أبرزها (35) لقاء مع قاضي تنفيذ شرعي ونظامي، ثلاثة لقاءات مع الأمين العام لمجلس القضاء الأعلى وأربعة لقاءات مع الشرطة القضائية لبحث إمكانية الربط الإلكتروني بين الصندوق والشرطة.

وقد كان لهذه اللقاءات مخرجات هامة برزت بشكل واضح في إطار التعاون مع مجلس القضاء الأعلى من خلال الاتفاق على عدم تقييد المحاميات بعدد محدد للمراجعة في دوائر التنفيذ باستثناء دائرة تنفيذ بيت لحم، بالإضافة إلى إمكانية مراجعة الملفات طيلة أيام الأسبوع دون تقييد بالمراجعة في يوم محدد، واستصدار أوامر الحبس باسم الصندوق بخلاف ما كان عليه الحال، وكذلك إعفاء معاملات مستفيدات الصندوق من رسوم المعاملات الصادرة من كاتب العدل.

وقد أسهمت هذه المخرجات في تقليص الوقت والجهد على محاميات الصندوق المتابعات للملفات في دوائر التنفيذ، بالإضافة الى تقليص العبء المادي على المستفيدات من حيث رسوم المعاملات التي كانت تحول أحياناً دون إمكانية استكمالهن لمتطلبات الاستفادة من خدمات الصندوق. هذا وقد تم خلال العام المنصرم بحث إمكانية الوصول لحل بشأن صرف مبالغ محجوزة في ملفات تنفيذية تعود لنساء محكوم لهن بالنفقة في قطاع غزه.

وفي ذات السياق أيضا أنتج التعاون مع جهاز الشرطة نتائج ملموسة، حيث يتم منح أوامر الحبس الصادرة عن الصندوق أولوية في المتابعة والتنفيذ وتعميم أسماء المحكوم عليهم الصادرة بحقهم أوامر الحبس على جميع المعابر. كما تم بحث إمكانية الربط الإلكتروني بين الصندوق والشرطة خلال هذا العام، وقد تم مباشرة العمل على ذلك بحيث أصبح بإمكان الصندوق الاطلاع إلكترونياً على أوامر الحبس المنفذة وغير المنفذة واسباب عدم تنفيذها. وسيتم استكمال إجراءات الربط خلال العام المقبل.

وفي إطار التعاون مع الوزارات ومنها وزارة الداخلية فقد أفاد التنسيق معها بخدمة الاستعلام المباشر عن المحكوم عليهم غير المتوافرة بياناتهم لدى الصندوق، واستلام ردود سريعة وبوقت قياسي حول القوائم المرفوعة من قبلنا.

وكذلك وزارة الخارجية التي وفرت المعلومات عن المحكوم عليهم المتواجدين خارج البلاد، وملاحقة من يقيم في الدول المبرم معها اتفاقيات تعاون قضائي، إلى جانب التشبيك مع القنصليات والسفارات الفلسطينية للوصول إلى المحكوم عليهم.

ومن خلال وزارة النقل والمواصلات وبعد إبرام اتفاقية التعاون بين الصندوق والوزارة، أصبح الاستعلام عن الأموال المسجلة لدى الوزارة للمحكوم عليهم مباشر وسريع، كما وأصبحت هناك إمكانية لاستخدام الصندوق للبرنامج المحوسب لدى الوزارة من خلال فرز خانة عليه خاصة بالصندوق. أما عن وزارة العدل فقد تم بحث إمكانية إدراج الصندوق في السجل العدلي، حيث لا زال العمل جار على ذلك.

كما كان للتنسيق مع هيئة سوق رأس المال أيضاً مخرجات فيما يتعلق بالاستعلام عن الأموال المنقولة المسجلة لدى الهيئة باسم المحكوم عليهم، بحيث أصبح الاستعلام مباشر، والردود سريعة، وكذلك الحال بالنسبة لوزارة الاقتصاد التي يتم الاستعلام من خلالها عن أية أسهم مسجلة لديهم باسم المحكوم عليهم، وقد تم العثور من خلال هذه الاستعلامات على أسهم شركات تعود للمحكوم عليهم.

وإلى جانب التنسيق مع هذه الجهات، جاء التنسيق مع النيابة العامة برفع قضايا من قبل الصندوق لمكتب النائب العام لتكييفها من قبل المكتب الفني، ورفعها لاحقاً للمحكمة المختصة نيابة عن الصندوق كونه مؤسسة عامة، ونتيجة لذلك أصبح هناك عدد من قضايا الصندوق المكيفة والمرفوعة من النيابة العامة.

الهدف الثاني: استـرداد الأمـوال المدفـوعة

التحصيل بلغ 777,674 شيقل

ارتفع التحصيل 4.7% عن عام 2017

عدد الملفات التنفيذية 649

تم التحصيل من 13.7% من الملفات

40% من الملفات المحصلة من الوسط

47% من المحكوم عليهم يقيمون خارج الوطن، خارج منطقة الاختصاص، القدس والداخل.

على صعيد استرداد الأموال من المحكوم عليه، فقد استمر الصندوق في مأسسة عمله والعمل على تحصيل أمواله من المحكوم عليهم، حيث تم خلال العام 2018 تحصيل (777,674.26) شيقل، ومبلغ (445,028.78) شيقل خلال العام 2017، مقارنة مع (466,497.25) شيقل خلال العام 2016، مقارنة مع مبلغ (356,998.13) شيقل خلال العام2015، مقارنة مع (487,100.20) شيقل خلال العام 2014، وقد حصل في عام 2013 ما مجموعه (399,523.70) شيقل. والجدول أدناه يوضح التحصيلات ومقارنتها مع أرصدة الذمم الخاصة بكل منطقة بعملة الشيقل:

البيان	التحصيلات	رصيد الذمم	نسبة التحصيل
منطقة الشمال	315,356.71	5,475,594.68	%5.7
منطقة الوسط	355,165.95	8,978,756.88	%3.96
منطقة الجنوب	107,151.6	2,895,937.13	%3.48
المجموع	777,674.26	17,350,288.69	%4.48

وبذلك فقد شهد العام 2018 ارتفاعاً ملحوظاً في التحصيل من المحكوم عليهم بنسبة (4.7%) عن العام 2017. وقد جاءت التحصيلات من (89) ملف موزعة على (31) ملف من منطقة الشمال من أصل (218) ملف، (36) ملف من منطقة الوسط من أصل (273) ملف و(22) ملف من الجنوب من أصل (158) ملف. بينما كان التحصيل خلال العام 2017 من (85) ملف، وخلال العام 2016 من (73) ملف، وعام 2015 من (63) ملف، وعام 2014 من (73) ملف، و(57) ملف عام 2013. ويظهر الجدول التالي الملفات التي تم التحصيل منها ونسبة تحصيل كل منطقة من ملفاتها:

البيان	عدد الملفات	الملفات المحصل منها	نسبة التحصيل
الجنوب	158	22	%13.92
الوسط	273	36	%13.18
الشمال	218	31	%14.22
المجموع	649	89	%13.71

المنحنى أدناه يوضح الاتجاه العام للتحصيلات من المحكوم عليهم بعملة الشيقل والذي يوضح القفزات في عملية استرداد أموال الصندوق:

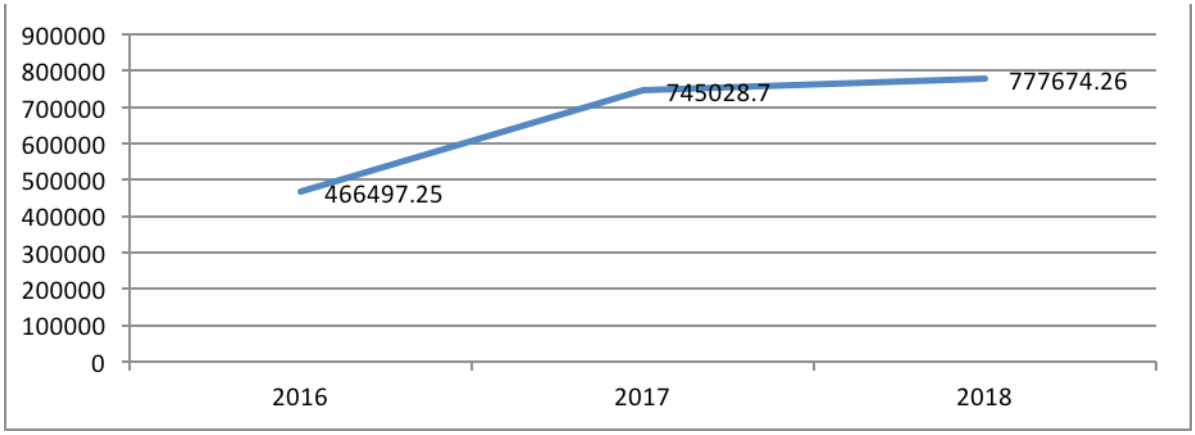

الهدف الثالث: تطوير قوانين وأنظمة وإجراءات تضمن استرداد أموال الصندوق

عمل الصندوق على تطوير عدد من الإجراءات القانونية لاسترداد أمواله، أهمها؛ اعتماد نظام تسويات مع المحكوم عليهم ضمن شروط وضوابط بما يسمح بالتفاوض مع المكلفين بدفع النفقة، وقد بلغ عدد التسويات التي تم إبرامها خلال العام 2018 ما مجموعه تسعة وعشرون تسوية، خمسة عشر تسوية منها ضمن منطقة الشمال، وعشر تسويات ضمن منطقة الوسط، وأربعة ضمن منطقة الجنوب.

وإلى جانب نظام التسويات، عمل الصندوق على اتباع سلسلة من الإجراءات القانونية؛ كاستصدار أوامر الحبس بحق المحكوم عليهم والبالغ عددها (469) أمر حبس نفذ منها (64) أمر حبس، كما وتم اتخاذ إجراءات تجديد الملفات والمتابعة العامة والبالغ عددها (2164). إلى جانب الاستعلام عن الأرصدة النقدية والحجز والتي وصل عددها إلى (354) استعلام مع عدة جهات أبرزها سلطة النقد، وزارة النقل والمواصلات، هيئة سوق رأس المال، المالية العسكرية، هيئة التقاعد وسلطة الأراضي. والشكل التالي يظهر جميع الإجراءات القانونية المتبعة لاسترداد أموال الصندوق.

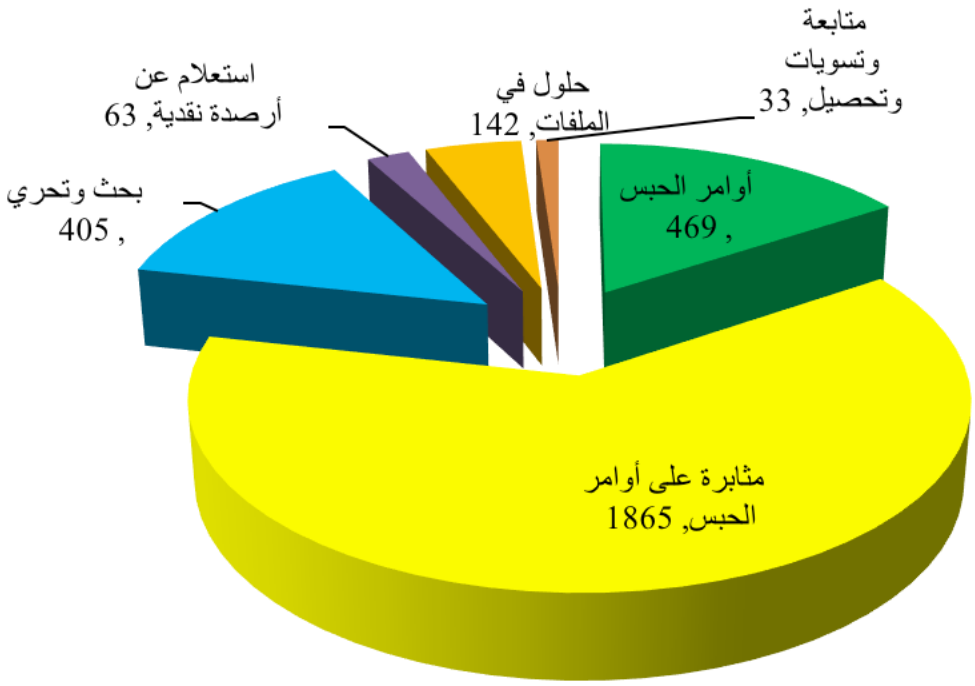

ومن الشكل أعلاه يتضح بأن إجراء استصدار أوامر الحبس و/او المثابرة عليها استحوذ على أعلى نسبة من الإجراءات المتخذة، والتي وصلت إلى (42%)، تلاها اجراء المتابعة العامة بنسبة (40%)، وهذا مؤشر جيد يدل على أن الملفات التنفيذية متابعه بشكل جيد وإجراءاتها فعالة ، تلاها إجراء البحث والتحري عن أموال المحكوم عليهم بنسبة وصلت إلى (7%).

أما عن أوامر الحبس الصادرة والمنفذة حسب مناطق اصدارها، فالجدول التالي يوضح تفاصيلها:

البيان	الوسط	الشمال	الجنوب	المجموع
أوامر حبس صادرة	223	156	90	469
أوامر حبس منفذة	11	35	13	64
أوامر حبس غير منفذة	212	121	77	410
نسبة المنفذ إلى كل منطقة	%5.1	%28.9	%16.8	%13.6

ويتضح من الجدول السابق تدني تنفيذ أوامر الحبس، ولعل ذلك يرجع إلى أن (22%) من المحكوم عليهم يحملون جنسيات أخرى أو يقيمون خارج الوطن. وأن (17.8%) منهم مجهولي محل الإقامة /أو خارج منطقة الاختصاص. وأن (7.48%) يحملون هوية القدس و/أو متواجدين في أراضي 48. والجدول التالي يوضح بالتفصيل الأسباب التي حالت دون تنفيذ أوامر الحبس:

البيان	المجموع	النسبة
خارج البلاد و/أو يحمل جنسية أخرى	102	%22
مجهول محل الإقامة و/أو خارج منطقة الاختصاص	81	%17.8
متواجد في قطاع غزة	3	%0.66
لا يوجد قيود	41	%9.03
خلل باسم المحكوم عليه أو برقم هويته	37	%8.14
مسجون في قضيه جنائية	3	%0.66
مسجون في سجون إسرائيل (جنائي، أمني وغيرها)	11	%2.4
لديه أمر حبس عالق	40	%8.81
يحمل هوية مقدسية و/أو أراضي ٤٨	34	%7.48
أمر حبس قائم ومتابع	102	%22.46
المجموع	454	%100

ومن الإجراءات المتخذة أيضاً في سبيل استرداد أموال الصندوق التشبيك والتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة للحصول على بيانات عن المحكوم عليهم لغرض ملاحقتهم ولتبادل المعلومات حول إن كانت هناك أية أموال منقولة وغير منقولة أو أسهم مسجلة لديهم باسم المحكوم عليهم أو أية رواتب أو مستحقات لديهم للمحكوم عليهم لغرض الحجز عليها. ومن هذه الجهات المجالس البلدية والقروية، وزارة النقل والمواصلات، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة الاقتصاد، وزارة العدل، الشرطة، اتحاد الغرف التجارية، سلطة الأراضي، سلطة النقد، دائرة الأبنية والأملاك، هيئة التقاعد المالية العسكرية وهيئة سوق رأس المال.

القسـم الـرابـع

اســـتدامة الصــندوق

الهدف الأول: متابعة مصادر دخل الصندوق

انخفاض إيراد الاستثمار
193,037 شيقل

إيرادات عقود الزواج وحجج الطلاق 61% من الإيرادات

انخفاض المصاريف الفعلية عن المتوقعة 491,132 شيقل

انخفاض إيراد الغرامات
113,151 شيقل

يعتمد الصندوق بشكل رئيسي وحسب القانون المؤسس والقرار بقانون المعدل له، على موارد الصندوق المالية الرئيسية المتأتية من رسوم عقود الزواج وحجج الطلاق والتي ساهمت خلال العام 2018 بمبلغ (4,462,216) شيقل مقارنة بعام 2017 بمبلغ (5,963,454) شيقل، أي بانخفاض بلغ (1,501,238) شيقل عن 2017. وكانت الايرادات المتوقعة (4,280,000) وبزيادة الإيرادات الفعلية عن المتوقعة بمبلغ (182,216) شيقل، مع العلم بأن الانخفاض في قيمة الإيراد ناجم عن سبب تعويم سعر صرف الدينار الأردني في المحاكم الشرعية. والمنحنى أدناه يوضح الاتجاه العام لإيراد رسوم الزواج وحجج الطلاق بعملة الشيقل.

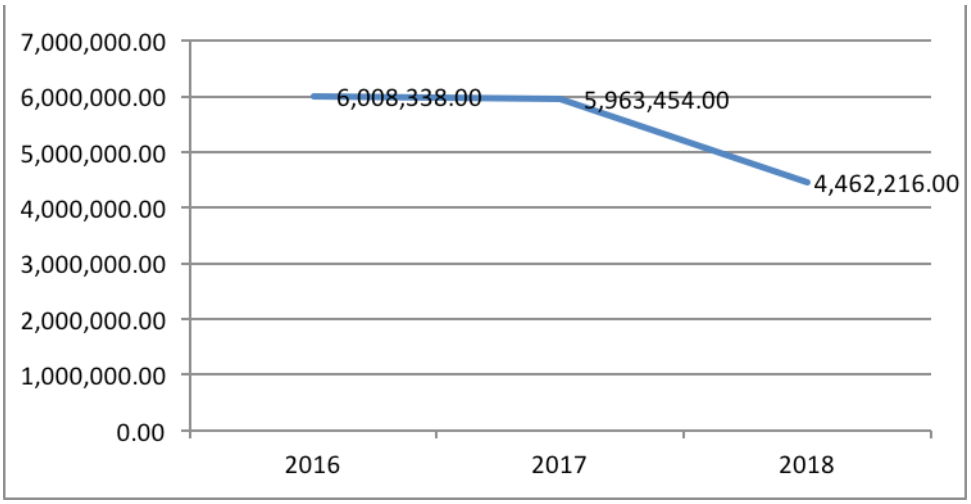

ويظهر الجدول التالي مقارنة الزيادة السنوية في إيرادات المحاكم بعملة الشيقل للأعوام 2005 – 2018:

السنة	الإيراد	نسبة الزيادة مقارنة بالسنة السابقة
2005	263,857	-------
2006	616,194	%233.53
2007	720,033	%116.85
2008	738,556	%102.57
2009	801,482	%108.52
2010	863,646	%107.75
2011	896,198	%103.77
2012	942,359	%105.13
2013	1,001,410	%107
2014	1,063,146	%107
2015	2,213,426	%209
2016	6,008,338	%271.44
2017	5,963,454	%99
2018	4,462,216	%74.82

والشكل أدناه يوضح اتجاه منحنى إجمالي الإيرادات بعملة الشيقل:

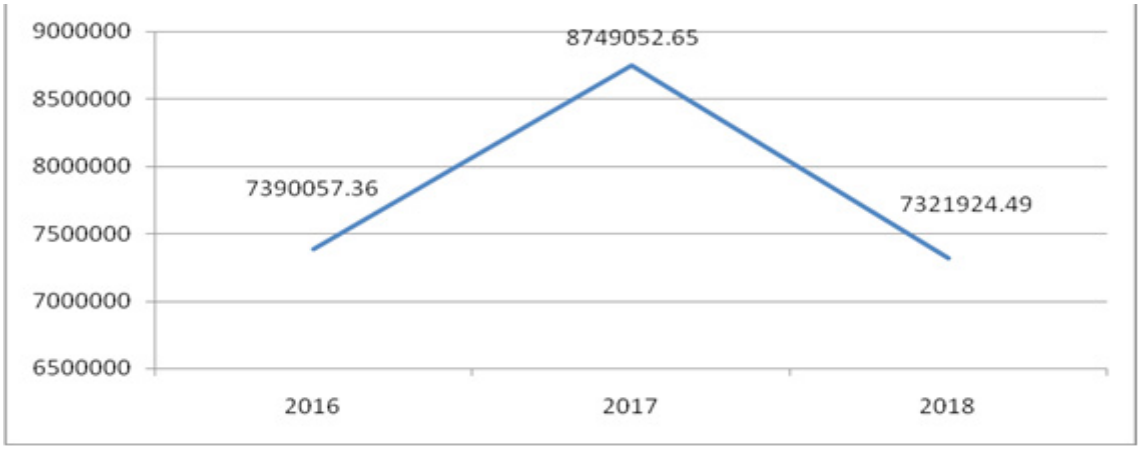

أما عن مساهمة كل نوع من إيرادات الصندوق بعملة الشيقل، الجدول التالي يوضحها:

البيان	المبلغ
ايرادات عقود الزواج	4462216
ايراد أرباح الاستثمار	46962.15
تبرعات عامة وأخرى	13000
ايراد تبرعات عينية	1657.94
ايراد غرامات	406848.4
ايراد حملة التكافل	900
شهادات الميلاد	2390340
	7,321,924.5

والشــكل التالي يوضح نسبة مساهمة كل إيراد من الإيرادات الأخرى للصندوق:

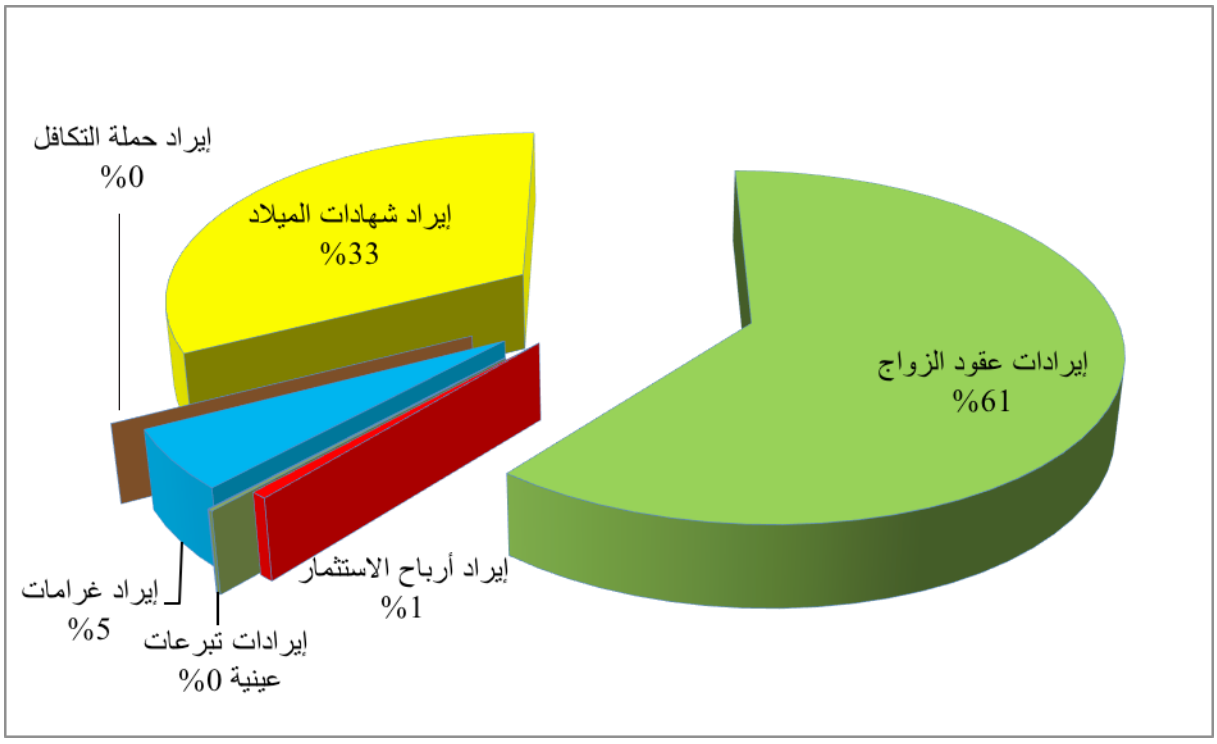

أما فيما يتعلق بإيراد الاستثمار فقد تم تجديد اتفاقية الاستثمار مع الهيئة العامة للبترول بمبلغ (1,500,000) شيقل مقابل نسبة مرابحة (6%) سنوياً، حيث أنه مضمون من وزارة المالية، وقد تم إعادة تجديده خلال عام 2018، وقد انخفض إيراد الاستثمار لعدم تجديد اتفاقية الاستثمار خلال عام 2017.

ويظهر المنحنى التالي اتجاه إيراد الاستثمار لسنة 2018 مقارنة بالسنوات السابقة بعملة الشيقل:

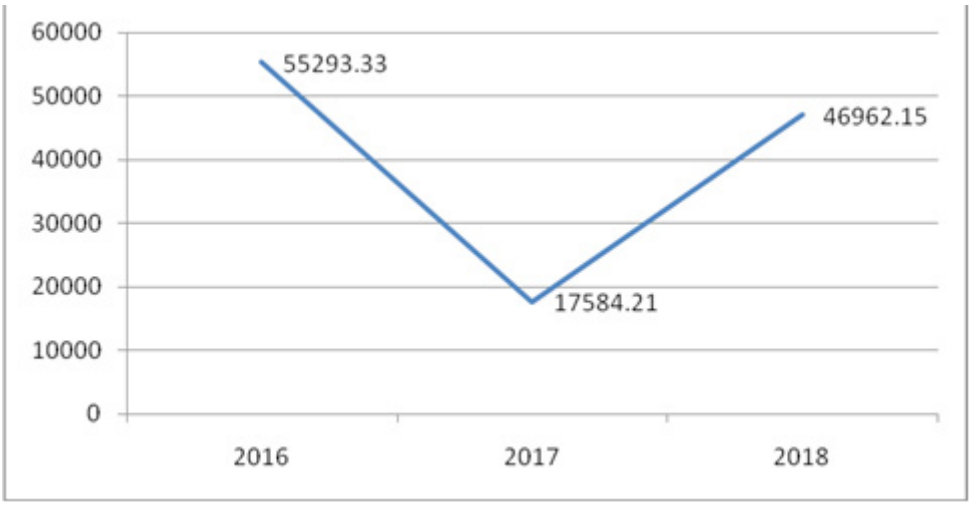

وفيما يتعلق بالإيرادات الفعلية نجد بأنها قد انخفضت عن الإيرادات المتوقعة، ويرجع ذلك لتعويم سعر صرف الدينار وعدم إيفاء السلطة الوطنية الفلسطينية بالتزاماتها تجاه دعم موازنة الصندوق، والشكل التالي يظهر الفرق بين الإيرادات الفعلية والمتوقعة خلال الأعوام 2016- 2018 بعملة الشيقل:

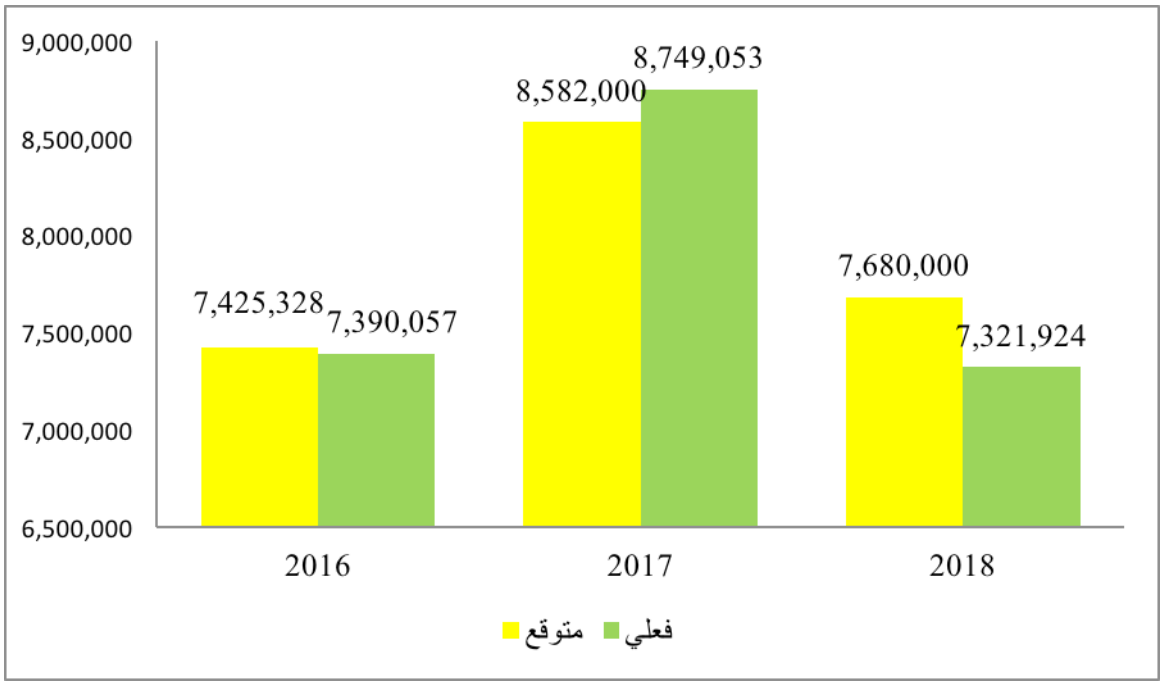

الهدف الثاني: الرقابة والمتابعة على الهيكلية

تمتاز هيكلية الصندوق بأنها تتناسب مع استراتيجيات ونشاطات الصندوق، فالوحدات المختلفة تعمل وفق صلاحيتها وبتنسيق عالٍ، كما يتوفر وصف وظيفي لجميع الموظفين والوحدات، إضافة لوضوح المسؤوليات والصلاحيات لكافة المستويات والمواقع الوظيفية بشكل محدد بناءً على دليل السياسات والإجراءات الإدارية.

وعلى الرغم من ذلك ولمقتضيات مصلحة العمل ولضمان تنفيذ أهداف وغايات الصندوق الاستراتيجية والعملية ولقلة عدد موظفي/ات الصندوق، يتم تكليف الموظفين بمهام ومسؤوليات وحدات أخرى، مما يشكل عبء إضافي عليهم/ن خاصة في موضوع التنسيق والمتابعة مع الجهات المختلفة.

ولضمان السير وفق منهجية وخطة الصندوق العملية، يتم إجراء تقييم بشكل دوري من قبل مدراء الدوائر لموظفيهم من حيث الالتزام بالأنظمة واللوائح المعمول بها في الصندوق، ومن حيث تنفيذ خططهم في الوقت المحدد للمهام. وقد أعد الصندوق لذلك نماذج تقيمية معتمدة منذ عام 2017.

- **التواصل بين موظفي/ات الصندوق**

تعتمد ادارة الصندوق منهجية الاجتماعات الدورية للطاقم، بهدف استعراض البرامج وسبل تنفيذها، اضافة لمناقشة التحديات التي تواجه الكادر في عمله، والى جانب الاجتماعات الدورية، يتم اصدار التعميمات والتوجيهات الإدارية للطاقم، بالإضافة إلى التواصل اليومي بين موظفي الصندوق عبر البريد الإلكتروني الخاص بالصندوق.

ويعتمد الصندوق سياسة إتاحة المجال لموظفيه في وضع تدخلاته قبل بناء الخطة العملية للصندوق بالصورة النهائية، من خلال عقد جلسات عصف ذهني لبلورة النشاطات والمهام التي من شأنها أن تحقق الغايات والأهداف التي أنشىء من أجلها الصندوق.

- **تطوير أنظمة معلومات للتوثيق والأرشفة وبرنامج شؤون الموظفين**

يعتمد الصندوق نظام أرشفة ورقي ومحوسب، حيث يحتفظ بمراسلاته في ملفات ورقية وإلكترونية. بالإضافة إلى نسخة على السيرفر لضمان عدم فقدانها بأي شكل من الأشكال. ولضمان سرعة الرجوع إلى المراسلات قام الصندوق بإدخال جميع بيانات المراسلات إلكترونياً.

أما فيما يتعلق بنظام شؤون الموظفين والذي كان خلال السنوات لماضية يدوياً بحيث يقوم الموظفين بتسجيل دوامهم ورقياً وإدخاله فيما بعد على Excel Sheet. ولكن هذا العام قرر الصندوق المباشرة في شراء برنامج خاص بالموظفين وقد تم السير في إجراءات الشراء نهاية هذا العام، على أن يتم استكمال العمل عليه في العام المقبل.

الهدف الثالث: ضمان الشفافية

❖ تسجيل مصاريف الصندوق

بلغت إجمالي مصاريف الصندوق خلال السنة الحالية (2,231,025.29) شيقل، ولعام 2017 (1,844,399.63) شيقل مقابل (1,792,454.15) شيقل في عام 2016 . وبلغ الانحراف في المصاريف عن المتوقع ما مجموعه (491,132,51) شيقل وهو انحراف ايجابي مفضل (الفعلي أقل من المتوقع)، وفي البحث عن أسباب الانحراف نجد أن هناك مصاريف لم تستحق مثل مصاريف التأمينات، وأحياناً أخرى كانت المصاريف أقل من المتوقع مثل الرواتب، المياه، الكهرباء، الاتصالات والانترنت. وبشكل عام هناك انخفاض في وفر السنة قياسا بسنة 2017، وقد شكل مصروف الرواتب أهم المصاريف، والشكل أدناه يوضح مصروف الرواتب بعملة الشيقل.

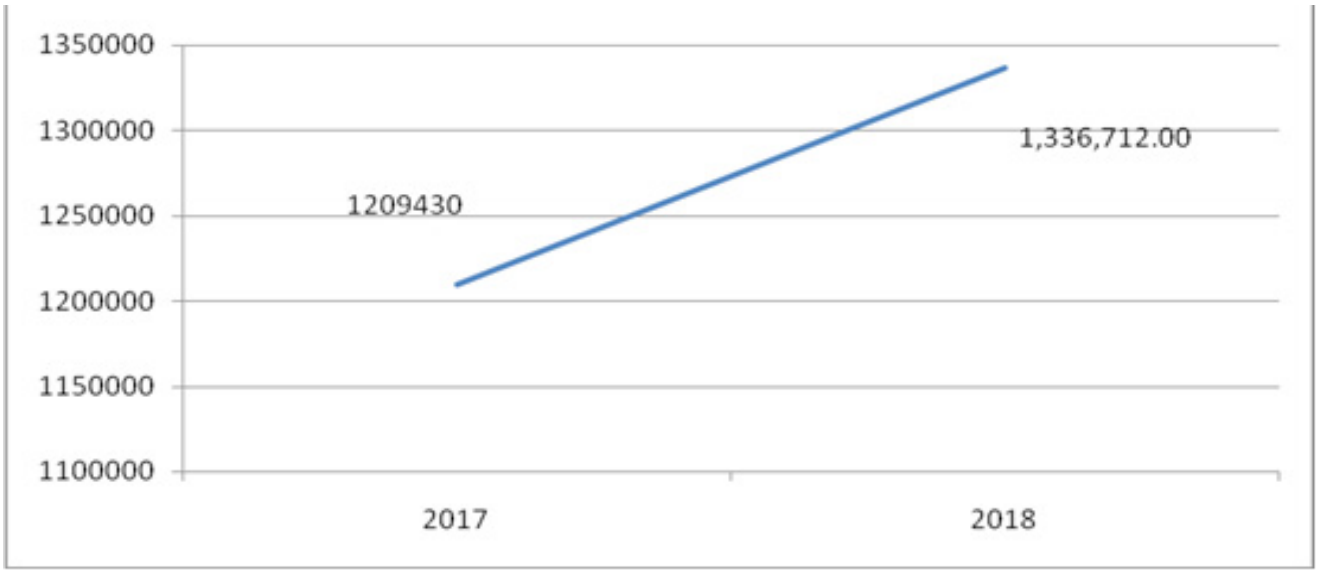

وكما كنا قد أشرنا سابقاً إلى أن مصاريف الصندوق الفعلية قد انخفضت عن المتوقعة، خاصة فيما يخص مصروف الرواتب، والشكل أدناه يوضح ذلك خلال العامين 2017 – 2018 بعملة الشيقل:

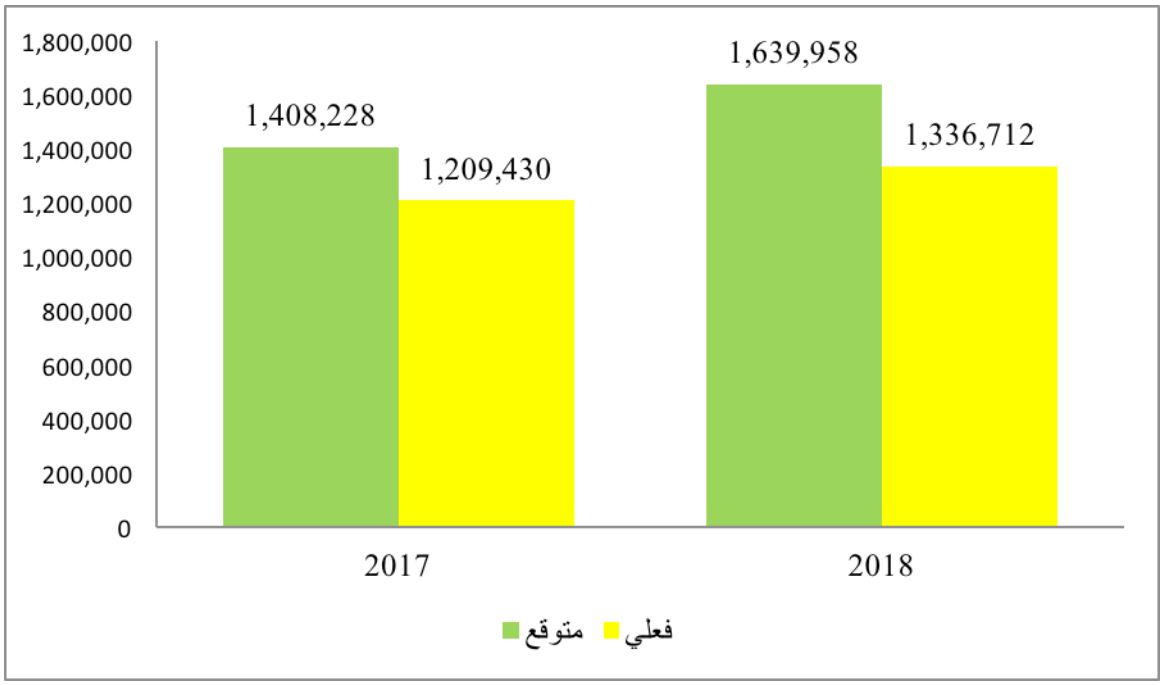

أما عن الاتجاه العام لمصاريف الصندوق، فمن الواضح ومن خلال المعطيات أن هناك زيادة واضحة في المصاريف، والمنحنى أدناه يوضح الاتجاه العام للمصاريف بعملة الشيقل:

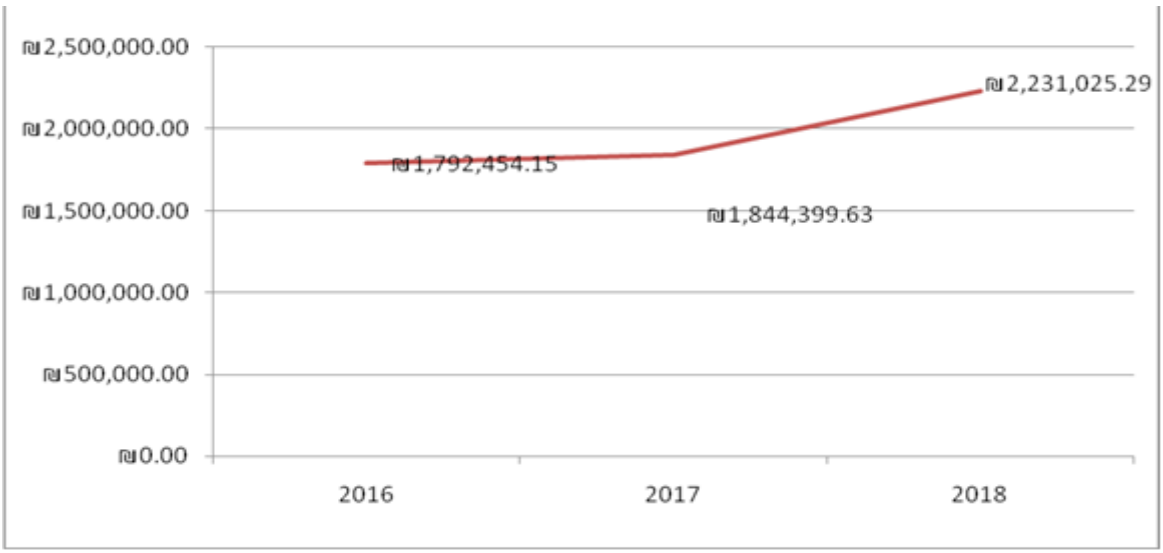

وإذا ما تمت المقارنة ما بين التخطيط والفعلي لمصاريف الصندوق، نجد بأن هناك انحراف إيجابي بلغ (133,057.01) شيقل (وهي تعني إجمالي الفرق بين المخطط والفعلي من الإيردات والمصاريف) وهو انحراف ناجم عن الانحراف في الايرادات الفعلية عن المتوقعة والبالغ (358,075.51) شيقل، وعن الإنحراف في المصاريف الفعلية عن المتوقعة والبالغة (491,132.52) وهو انحراف سلبي، وفيما يلي توضيح لأسباب الانحراف في الإيرادات:

1. زيادة ايرادات المحاكم بمبلغ (182,216) شيقل.
2. انخفاض التبرعات من السلطة الوطنية الفلسطينية بمبلغ (400,000) شيقل.
3. انخفاض إيراد الاستثمار بمبلغ (193,037.85) شيقل.
4. انخفاض إيراد الغرامات بمبلغ (113,151.60) شيقل.
5. زيادة في إيراد الطوابع بمبلغ (150,340) شيقل.

وفيما يلي شكل يوضح المقارنة بين الزيادة والانخفاض في الإيرادات للأعوام 2017 – 2018:

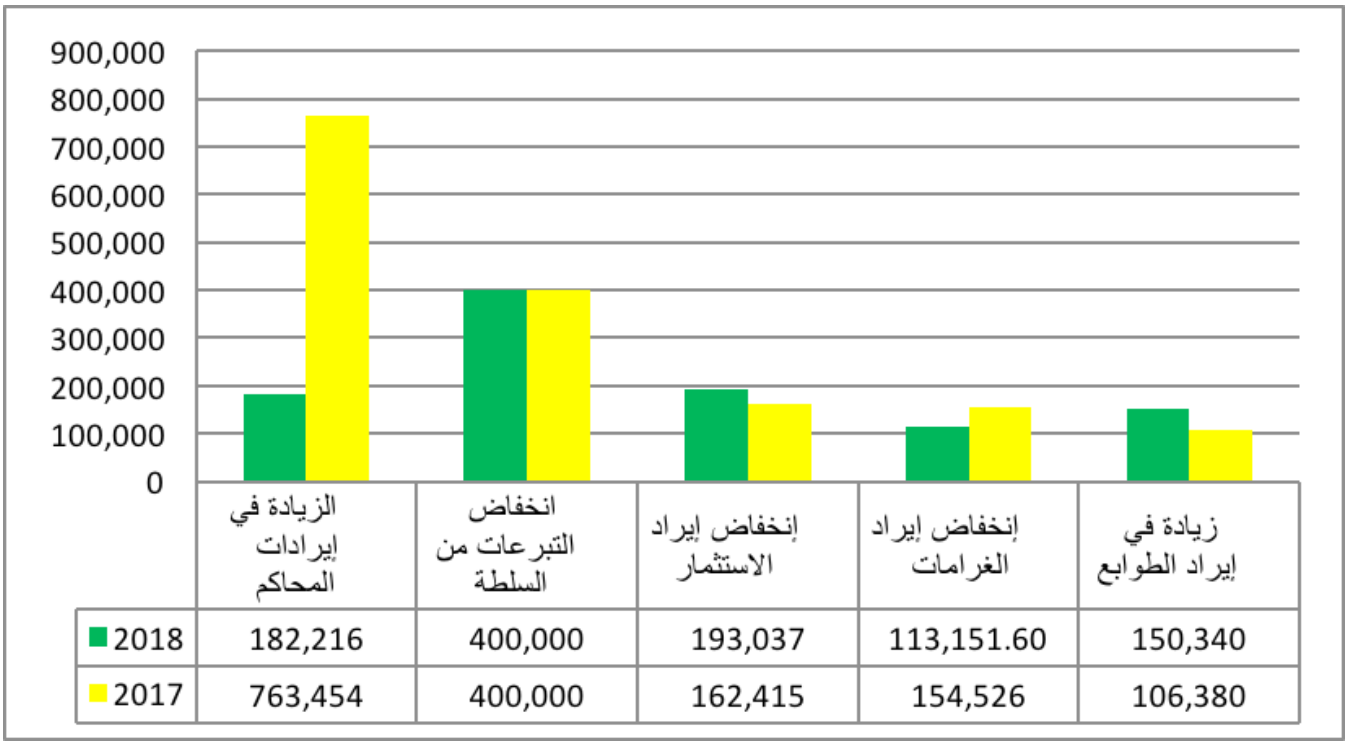

	الزيادة في إيرادات المحاكم	انخفاض التبرعات من السلطة	إنخفاض إيراد الاستثمار	إنخفاض إيراد الغرامات	زيادة في إيراد الطوابع
2018	182,216	400,000	193,037	113,151.60	150,340
2017	763,454	400,000	162,415	154,526	106,380

وفيما يلي قائمة دخل صندوق النفقة لعام 2018 المقارنة مع الأعوام 2017 و2016 بعملة الشيقل:

البيـان	موازنة 2018	فعلي 2018	الانحراف	موازنة 2017	فعلي 2017	الانحراف	فعلي 2016
ايرادات المحاكم الشرعية	4280000	4,462,216.00	182,216.00	5200000	5,963,454.00	763,454.00	₪ 6,008,338.00
ايرادات منح من السلطة الفلسطينية وممولين	400000	0	-400,000.00	400000		-400,000.00	₪ 383,421.52
ايراد ارباح الاستثمار	240000	46,962.15	-193,037.85	180000	17,584.21	-162,415.79	₪ 55,295.33
تبرعات عامة و اخرى	0	9,000.00	9,000.00	0		0.00	₪ 2,105.27
ايراد تبرعات عينية	0	1,657.94	1,657.94	0	12,561.12	12,561.12	₪ 42,752.87
ايراد غرامات	520000	406,848.40	-113,151.60	582000	427,473.32	-154,526.68	₪ 337,844.37
ايراد حملة التكافل	0	900.00	900.00		1,200.00	1,200.00	₪ 2,000.00
ايراد شهادات الميلاد	2240000	2,390,340.00	150,340.00	2220000	2,326,380.00	106,380.00	₪ 558,300.00
ايرادات اخرى	0	4,000.00	4,000.00		400.00		
مجموع الايرادات	₪ 7,680,000.00	₪ 7,321,924.49	-₪ 358,075.51	₪ 8,582,000.00	₪ 8,749,052.65	₪ 166,652.65	₪ 7,390,057.36
الرواتب	1639957.8	1,336,712.00	303,245.80	1408228	1,209,430.00	-198,798.00	₪ 1,149,711.58
اجرة المقر	49000	48,344.18	655.82	53900	52,464.77	-1,435.23	₪ 54,485.64
كهرباء و ماء	22000	25,081.00	-3,081.00	16000	22,555.00	6,555.00	₪ 37,097.00

تلفون و جوال و انتر نت وصفحة الكترونية	20000	26,676.07	-6,676.07	38948.4	20,934.17	-18,014.23	₪ 19,346.59
قرطاسية ومطبوعات	34000	3,532.52	30,467.48	46500	6,955.91	-39,544.09	₪ 8,604.92
ضيافة	8000	4,635.00	3,365.00	3600	8,808.88	5,208.88	₪ 4,429.00
مواصلات	36000	15,033.00	20,967.00	73272	28,641.00	-44,631.00	₪ 23,888.50
تنظيف	6000	7,041.00	-1,041.00	4800	3,622.50	-1,177.50	₪ 2,977.00
تدقيق حسابات	17500	10,439.44	7,060.56	13650	9,688.32	-3,961.68	₪ 10,662.72
عمولات بنكية	6000	4,930.54	1,069.46	5600	6,414.56	814.56	₪ 5,431.32
تدريب للموظفين	36000	0	36,000.00			0.00	
اجرة قاعات	0	2,216.48	-2,216.48		8,813.80	8,813.80	₪ 10,444.15
نهاية خدمة	129000	117,004.74	11,995.26	116000	165,319.47	49,319.47	₪ 231,281.60
مصروف صيانة اجهزة	4000	6,236.53	-2,236.53	4000	7,911.46	3,911.46	₪ 7,308.63
مصروف استهلاك موجودات ثابتة	45000	31,923.22	13,076.78	45000	33,389.81	-11,610.19	₪ 60,965.26
مصروف ديون معدومة	250000	592,561.15	-342,561.15	1200000	198,306.09	-1,001,693.91	₪ 132,105.58
مصروف صيانة وترميم و تجهيز مقرات	0	400.00	-400.00	206400	6,180.00	-200,220.00	₪ 8,685.00
مصروف صحف واعلانات	2000	5,622.00	-3,622.00	2400	1,463.00	-937.00	₪ 3,811.00
مصروف خدمات و استشارات/قانونية	42000	0	42,000.00		7,586.00	7,586.00	₪ 9,032.00

مصروف اشتراك برنامج محاسبي	4900	4,803.12	96.88	5270	5,243.28	-26.72	₪ 5,345.94
مصروف تصوير ملفات في المحاكم	800	0	800.00	1200		-1,200.00	₪ 90.00
مصروف فرق عملة	0	-16,109.70	16,109.70		28,871.19	28,871.19	₪ 5,530.72
تامين اصابات عمال و حوادث	3000	0	3,000.00	1500		-1,500.00	
حملات و اعلانات /تثقيف	260000	0	260,000.00			0.00	
تامين صحي	15000	0	15,000.00	9000		-9,000.00	
مؤتمرات دولية و عربية	70000	0	70,000.00	70000		-70,000.00	
اجهزة حاسوب وتخطيط استراتيجي	0	0	0.00	70980		-70,980.00	
مؤتمرات و مصاريف ادارية على المشاريع و متفرقات	0	0	0.00	83960		-83,960.00	₪ 420.00
مصاريف اشتراك و ترخيص ورسوم	0	0	0.00			0.00	
سفر و توعية و تثقيف	0	0	0.00	100000		-100,000.00	
مصروف استئجار معدات مكتبية	2000	2,298.00	-298.00	1600	2,400.00	800.00	₪ 800.00
مصروف تدفئة ومتفرقات	20000	1,645.00	18,355.00		9,400.42	9,400.42	
مجموع المصاريف	₪ 2,722,157.80	₪ 2,231,025.29	₪ 491,132.51	₪ 3,581,808.40	₪ 1,844,399.63	₪- 1,737,408.77	₪ 1,792,454.15
فائض/عجز الفترة	₪ 4,957,842.20	₪ 5,090,899.20	₪- 849,208.02	₪ 5,000,191.60	₪ 6,904,653.02	₪ 1,904,061.42	₪ 5,597,603.21

❖ الأرصدة النقدية

لا زال الصندوق يعمل بسياسة نقدية متحفظة من خلال احتفاظه برصيد نقدي بلغ (9,353,626.48) شيقل خلال العام 2018، مقابل (8,829,431.70) شيقل في عام 2017، ومبلغ (3,913,588.70) شيقل في عام 2016. وتماشياً مع السياسة النقدية المتحفظة، لم يقم الصندوق بشراء مقر له في منطقة الوسط حتى اللحظة. كما يحتفظ الرصيد النقدي بمخصصات نهاية الخدمة للموظفين. ولمعرفة الرصيد النقدي الحر، لا بد من استبعاد المخصصات المالية المتعلقة بنهاية خدمة الموظفين، والمبلغ المرصود لشراء مقر في منطقة الوسط، ليكون بذلك المبلغ (4,647,296.60) شيقل. ويظهر المنحنى أدناه اتجاه الاحتفاظ بأرصدة نقدية بعملة الشيقل:

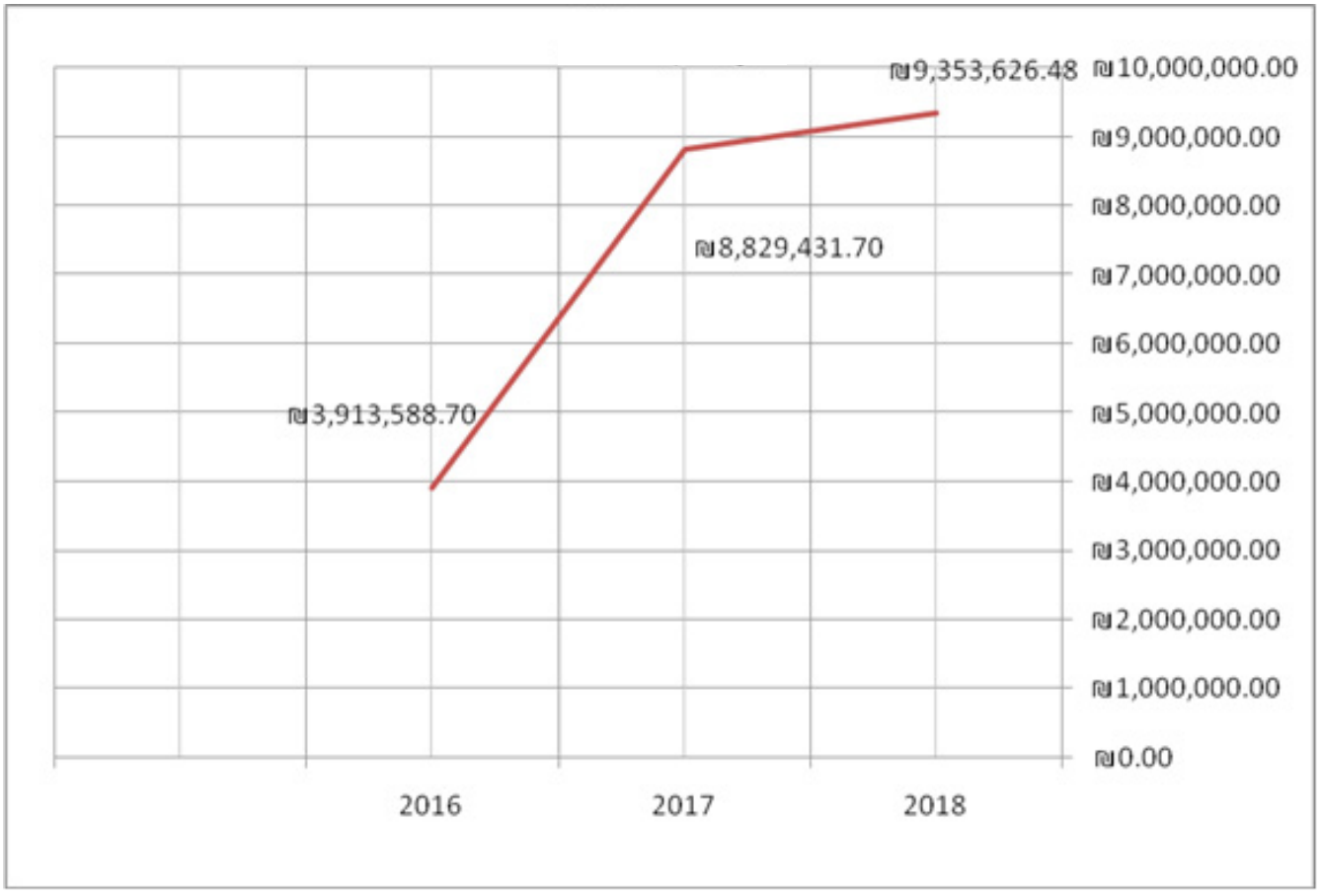

❖ الموجودات الثابتة

حافظ الصندوق على نسبة نمو متواضعة في مجال الأصول الثابتة، حيث بلغت القيمة الإجمالية للأصول الثابتة في نهاية العام ما مجموعه (874,749.04) شيقل في حين بلغت القيمة الإجمالية للموجودات الثابتة مع نهاية عام 2017 ما مجموعه (859,912.26) شيقل، لتكون بذلك نسبة الزيادة في عام 2018 قد وصلت (1.7%) عن عام 2017، في حين كانت قيمة الأصول الثابتة في عام 2016 ما مجموعه (736,128) شيقل وبنسبة زيادة عن عام 2017 وصلت الى (2%) تقريباً. ويظهر الشكل التالي اتجاه إجمالي قيمة الأصول الثابتة بعملة الشيقل:

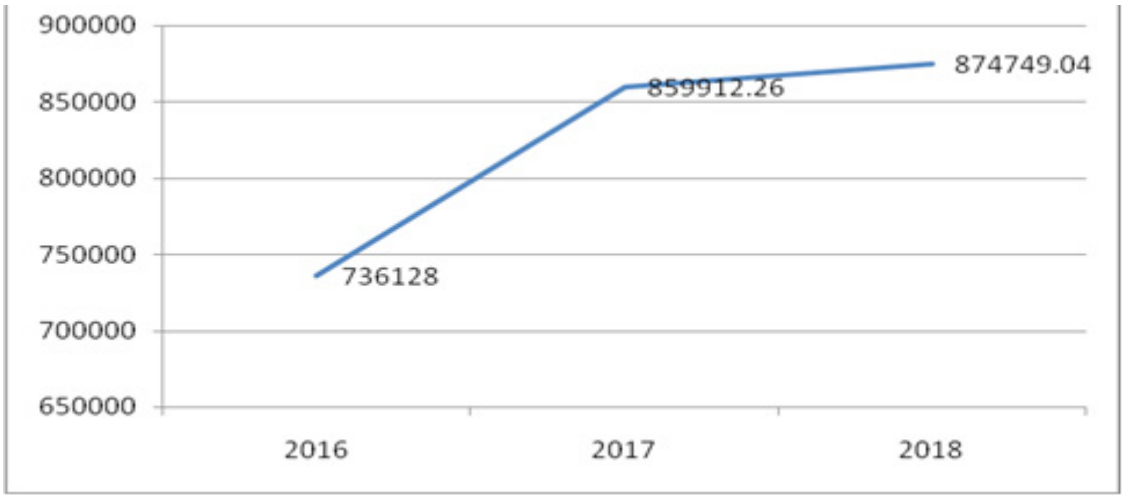

ويوضح الشكل أدناه اتجاه صافي قيمة الأصول الثابتة بعملة الشيقل، والتي تعني إجمالي الأصول مطروح منها مجموع الاستهلاك:

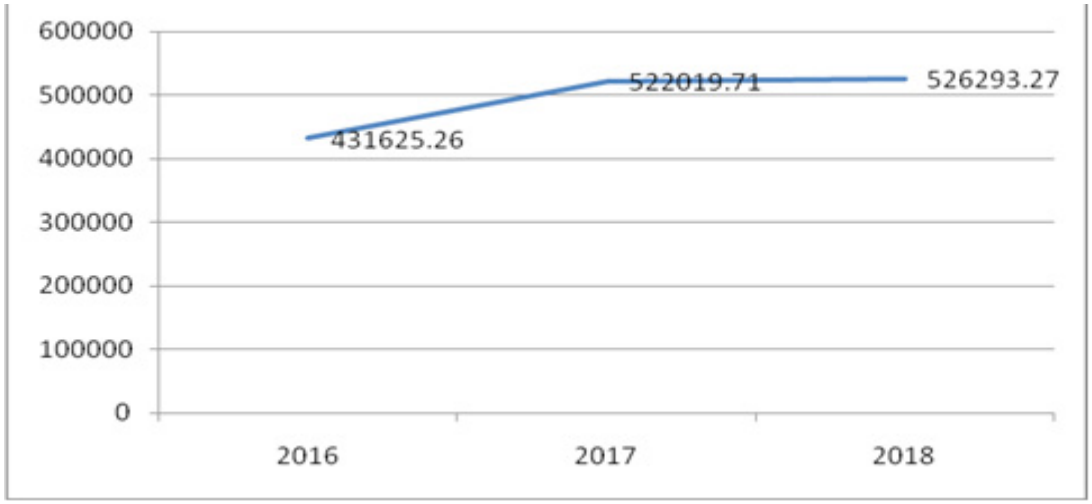

والجانب الآخر المرتبط بالأصول الثابتة هو مجموع الاستهلاك والشكل أدناه يوضح الاتجاه العام له بعملة الشيقل:

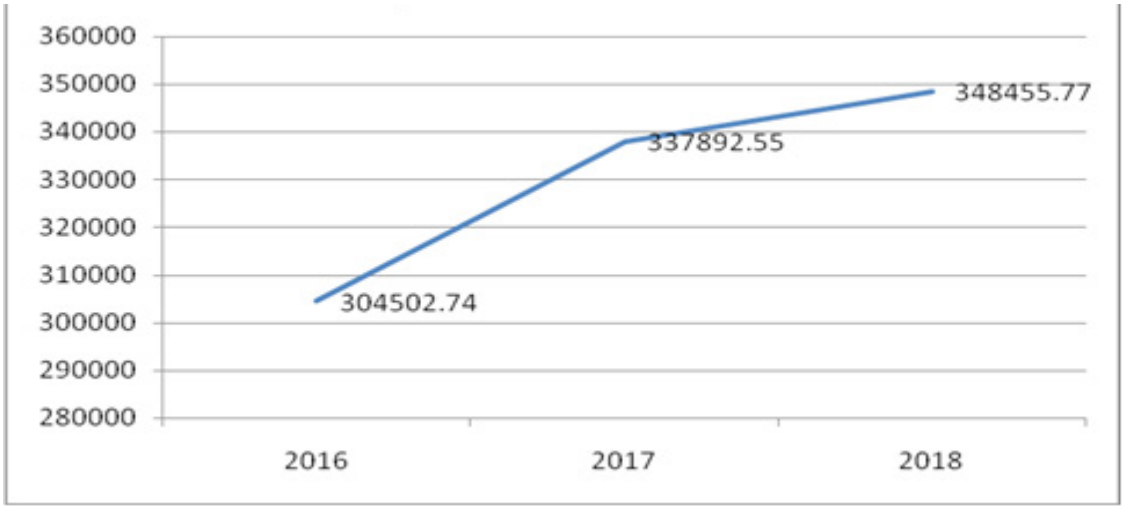

أما عن صافي موجودات الصندوق، فقد نما صافي الأصول خلال هذا العام بنسبة (24.50%) لتصل الى مبلغ (27,356,782.68) شيقل، في حين كانت مع نهاية عام 2017 ما مجموعه (21,975,074.30) شيقل. ويلاحظ الصعود في المنحنى نتيجة القفزة في الصرف للمستفيدين، والمنحنى أدناه يوضح الاتجاة العام لصافي قيمة موجودات الصندوق بعملة الشيقل. علماً بأن صافي قيمة الأصول الثابتة يشكل ما نسبته (1.92%) من إجمالي صافي قيمة موجودات الصندوق.

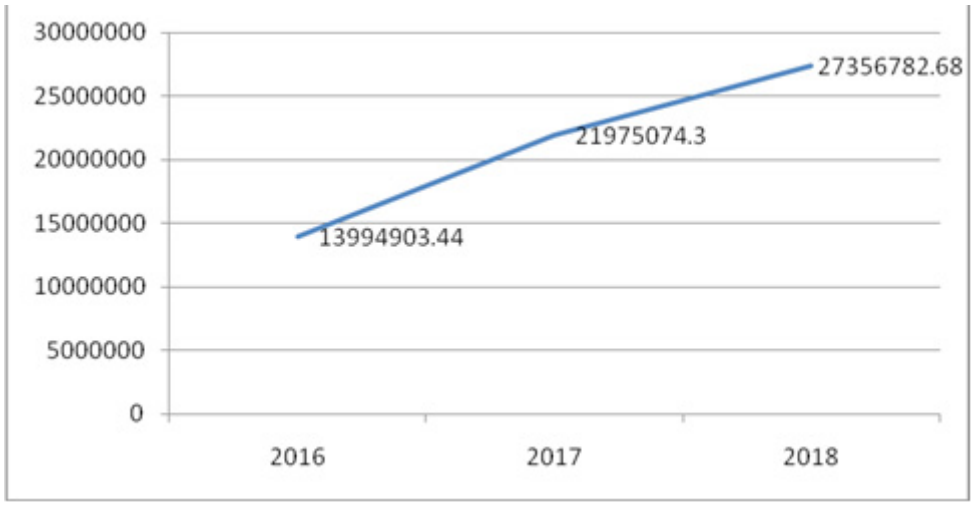

الذمم الدائنة

تشير التقارير المالية للصندوق بعدم وجود أية التزامات او ديون مستحقة بمبالغ عالية، ويعود ذلك الى السياسة المتبعة والقائمة على تسديد المصاريف بأسرع وقت.

لكن على صعيد الالتزامات المستحقة للمستفيدين وغير المصروفة، فان الصندوق لا زال يدين لهم بمبلغ يقارب 2 مليون شيقل، وهي عبارة عن مستحقات عشر شهور من عام 2015 و2016.

وفر/عجز الفترة

بلغ وفر الفترة لعام 2018 مبلغ (5,090,899.20) شيقل، بينما وفر الفترة لعام 2017 بلغت (6,906,310.97) شيقل مقارنة مع (5,597,603.21) شيقل في عام 2016، والمنحنى أدناه يوضح اتجاه الوفر السنوي بعملة الشيقل:

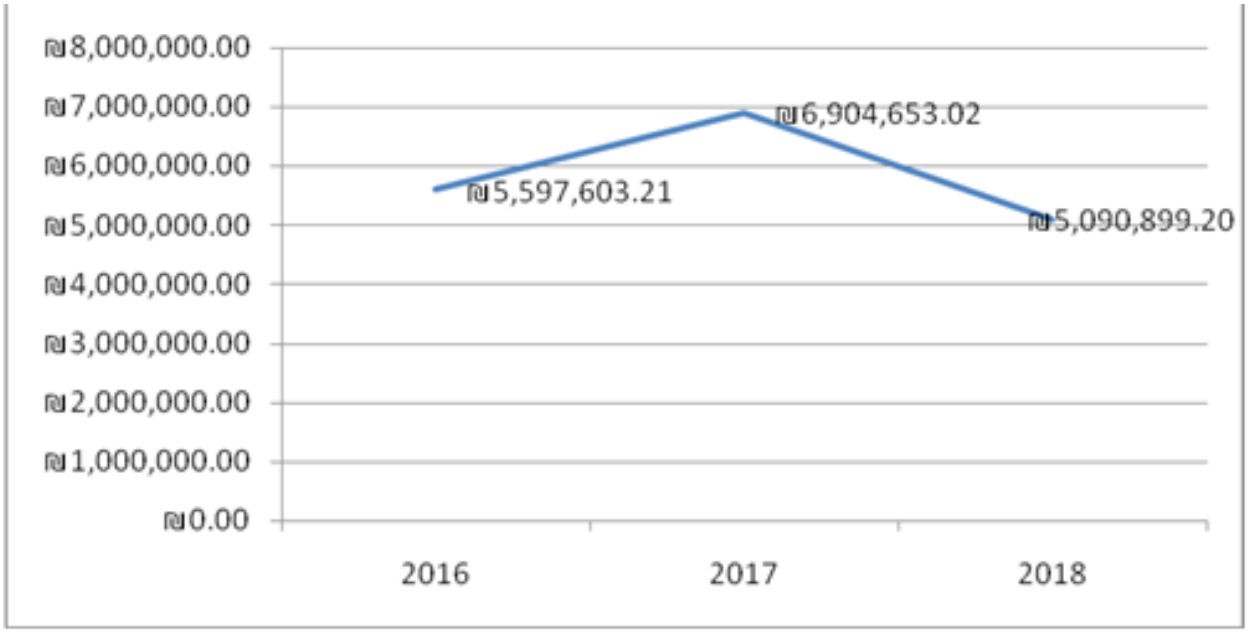

وفيما يلي الميزانية العمومية لصندوق النفقة لعام 2018 والمقارنة مع عامي 2017 – 2016 بعملة الشيقل:

البيـان	2018	2017	2016
الموجودات المتداولة			
نقد في الصندوق	2,963.00	7,024.50	458.00
نقد في البنوك	9,350,663.48	8,822,407.20	3,913,130.70
ذمم المستفيدات	17,671,642.91	13,766,979.53	9,762,251.71
مخصص ديون مشكوك فيها	-1,744,913.46	-1,152,352.31	-954,046.22
مصاريف مدفوعة مقدم	5,133.48	8,995.67	5,243.27
ايرادات مستحقة	45,000.00		28,849.32
مجموع الموجودات المتداولة	25,330,489.41 ₪	21,453,054.59 ₪	12,755,886.78 ₪
الموجودات الثابتة	874,749.04	859,912.26	736,128.00
استهلاك متراكم	-348,455.77	-337,892.55	-304,502.74
صافي الموجودات الثابتة	526,293.27 ₪	522,019.71 ₪	431,625.26 ₪
موجودات اخرى			
استثمار مع الهيئة العامة للبترول	1,500,000.00	0	1,500,000.00
مجموع الموجودات الاخرى	1,500,000.00 ₪	0.00 ₪	1,500,000.00 ₪
مجموع الموجودات	27,356,782.68 ₪	21,975,074.30 ₪	14,687,512.04 ₪

التزامات متداولة			
ذمم دائنة	143,161.89	149,196.68	63,058.90
شيكات صادرة لم تصرف		250.00	
ايرادات مستلمة مقدم/ مصاريف مستحقة		1,657.94	7,434.01
امانات للغير و التزامات اخرى	16,835.25	12,640.08	7,880.24
مجموع الالتزامات المتداولة	₪ 159,997.14	₪ 163,744.70	₪ 78,373.15

التزامات طويلة الاجل			
صندوق التوفير	488,466.00	310,914.00	161,905.50
مخصص نهاية خدمة	717,863.88	600,859.14	452,329.95
مجموع الالتزامات طويلة الاجل	₪ 1,206,329.88	₪ 911,773.14	₪ 614,235.45

صافي الاصول			
فائض/عجز الفترة	5,090,899.20	6,904,653.02	5,597,603.31
رصيد مدور	20,899,556.46	13,994,903.44	8,397,300.13
مجموع صافي الاصول	₪ 25,990,455.66	₪ 20,899,556.46	₪ 13,994,903.44

مجموع الالتزامات و صافي الاصول	₪ 27,356,782.68	₪ 21,975,074.30	₪ 14,687,512.04

التوصيات:

ارتأينا وضع عدد من التوصيات التي لا بد من العمل عليها للنهوض بعمل الصندوق ولضمان تحقيقه للغايات التي أنشئ من أجلها، وهي على النحو التالي:

1. نشر المعرفة بالصندوق للوصول لكافة الفئات المستهدفة.
2. صرف مستحقات المستفيدين على مراحل تمتد لثلاث سنوات بحيث يصرف كل سنة عن أربعة أشهر وبمبلغ يصل إلى حوالي المليون شيقل، وذلك لضمان عدم وقوع الصندوق في أزمة سيولة حيث سيتم صرف الحوالة الشهرية بشكل منتظم وكل ثلاثة أشهر يصرف حوالة من المستحقات المتأخرة.
3. الاستمرار في تنمية قدرات الكادر.
4. تفعيل الشراكة وشبكات التحويل لتوسيع نطاق سلة الخدمات المقدمة للفئات المستفيدة.
5. تفعيل الشراكة مع الجهات ذات العلاقة باسترداد أموال الصندوق لرفع نسبة الاسترداد.
6. تعميم تجربة الصندوق على المستوى الاقليمي.
7. زيادة موارد الصندوق.
8. استكمال عملية المأسسة.

صندوق النفقة
الفلسطيني

العناوين

المقر الرئيسي

رام الله، المصيون، عمارة ازمقنا، ط1، ص.ب220

هاتف 02/2988747

فاكس 02/2961991

محمول 0569227099

فرع الجنوب

الخليل، دوار المنارة، مجمع الرشاد التجاري، ط4،

مكتب رقم75

تلفاكس 02/2228587

محمول 0569224699

فرع الشمال

نابلس، رفيديا، عمارة البرج، ط15، مكتب رقم 1506

تلفاكس 09/2376747

محمول 0569646403

البريد الالكتروني: info@pmf.org.ps

الموقع الالكتروني: www.pmf.org.ps

فيس بوك: Palestinian Maintenance Fund